# الْمُوقِظَةُ
# الْأَبْحَاثُ

## مُقَدِّمَةٌ

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ، الرِّحْلَةُ الْمُحَقِّقُ [1] بَحْرُ الْفَوَائِدِ، وَمَعْدِنُ الْفَرَائِدِ، عُمْدَةُ الْحُفَّاظِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَعُدَّةُ الأَئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ، وَآخِرُ الْمُجْتَهِدِينَ، شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ وَنَفَعَنَا بِعُلُومِهِ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ [2].

## 1 – اَلْحَدِيثُ الصَّحِيحُ

هُوَ مَا دَارَ عَلَى عَدْلٍ مُتْقِنٍ وَاتَّصَلَ سَنَدُهُ فَإِنْ كَانَ مُرْسَلاً فَفِي الاحْتِجَاجِ بِهِ اخْتِلَافٌ.

وَزَادَ أَهْلُ الْحَدِيثِ سَلَامَتَهُ مِنَ الشُّذُوذِ وَالْعِلَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى مُقْتَضَى نَظَرِ الْفُقَهَاءِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعِلَلِ [3] يَأْبَوْنَهَا.

فَالْمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِهِ إِذًا الْمُتَّصِلُ السَّالِمُ مِنَ الشُّذُوذِ وَالْعِلَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ رُوَاتُهُ ذَوِي ضَبْطٍ وَعَدَالَةٍ وَعَدَمِ تَدْلِيسٍ.

فَأَعْلَى مَرَاتِبِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ [1]

---

١ – الرُّحْلَةُ بضم الراء وسكون الحاء: العالم الذي يُرْحَلُ إليه من الآفاق، لسعة علمه وتفوُّقِه فيه.

٢ – جاءت البُداءةُ في النسختين: (الأصلين) مختلفة، ففي "ب" هكذا: (بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه. أما بعد: فيقول الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي: الحديث الصحيح ...) وجاءت البداءة في "د" كما أثبتُّه أعلاه سوى قوله: (والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه.أما بعد)، وسوى قوله في اسم الذهبي ونسبه: (بن أحمد) و(الدمشقي) فإن ذلك مثبت من "ب".

٣ – في "د" (يأبون أنها علة)، وعبارة ابن دقيق العيد في "الاقتراح": "فإن كثيرا من العلل التي يُعلَّلُ بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء". انتهى. وذكر الحافظ السخاوي في "فتح المغيث" 1:13 قول ابن دقيق العيد هذا، ثم أورد له مثالا فقال: "ومن المسائل المختلف فيها – بين المحدثين والفقهاء – ما إذا أثبَتَ الراوي عن شيخه شيئا ففاه من هو أحفظ، أو أكثر عددا، أو أكثر ملازمة منه، فإن الفقيه والأصولي يقولان: المثبت مقدَّم على النافي فيُقْبَل، والمحدثون يسمونه شاذا؛ لأنهم فسَّروا الشذوذ المشترط نفيه هنا بمخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسُّر الجمع بين الروايتين ".

مالك، عن نافع، عن ابن عمر.
أو منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله [٢].
الليث [٣] وزهير [٤] عن أبي الزبير [٥] عن جابر.
أو سماك [٦] عن عكرمة [٧] عن ابن عباس.
أو أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق [٨] عن البراء.
أو العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، ونحو ذلك من أفراد البخاري أو مسلم.

## 2- الحسن

وفي تحرير معناه اضطراب، فقال الخطابي -رحمه الله-
هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.
وهذه عبارة ليست على صناعة الحدود والتعريفات [٩] إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضا [١٠] لكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح.

---

١ - وقع في "ب" (فأعلى مراتب المجمع عليه)، وهو خطأ.

٢ - هذه المرتبة ذكرها الحاكم في "معرفة علوم الحديث" ص 55، بلفظ "سفيان بن سعيد الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس النخعي، عن عبد الله بن مسعود". انتهى. ومن سياقته عُرِفَ نسب كل واحد منهم.

٣ - الليث هو أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي المصري الفقيه الإمام المجتهد، مات سنة 175، روى له الجماعة.

٤ - زهير هو أبو خَيْثَمة زهير بن معاوية الجُعْفي الكوفي، مات سنة 172 أو 173 أو 174، روى له الجماعة، ووقع في "تقريب التهذيب" في طبعة مصر المحققة، وكذا طبعة لكنو سنة 1356 المحققة هكذا: (مات سنة اثنتين وثلاثين أو ثلاث أو أربع وسبعين - يعني بعد المئة -). انتهى. ولفظ (ثلاثين) هنا بعد لفظ (اثنتين) مقحَمٌ خطأ من الناسخ، فاعرفه.

٥ - وأبو الزبير هو محمد بن تَدْرُس الأسدي المكي، مات سنة 126، روى له الجماعة.

٦ - سماك هو أبو المغيرة سماك بن حرب الذُّهلي الكوفي مات سنة 123، روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة.

٧ - عكرمة هو عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس، مات سنة 107، روى له الجماعة.

٨ - هو التابعي الجليل: أبو إسحاق السَّبِيعي (عمرو بن عبد الله الكوفي الهَمْداني) ولد سنة 29، ومات سنة 126 أو بعدها عن نحو مائة سنة، روى له الجماعة.

٩ - الرُّحْلَةُ بضم الراء وسكون الحاء: العالم الذي يُرْحَلُ إليه من الآفاق، لسعة علمه وتفوُّقِه فيه.

١٠ - جاءت البُداءةُ في النسختين: (الأصلين) مختلفة، ففي "ب" هكذا: (بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه. أما بعد: فيقول الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي: الحديث الصحيح ...) وجاءت البداءة في "د" كما أثبتُّه أعلاه سوى قوله: (والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه.أما بعد)، وسوى قوله في اسم الذهبي ونسبه: (بن أحمد) و(الدمشقي) فإن ذلك مثبت من "ب".

فَأَقُولُ [1] الْحَسَنُ مَا ارْتَقَى عَنْ دَرَجَةِ الضَّعِيفِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الصِّحَّةِ.

[2] الْحَسَنُ مَا سَلِمَ مِنْ ضَعْفِ الرُّوَاةِ، فَهُوَ حِينَئِذٍ دَاخِلٌ فِي قِسْمِ الصَّحِيحِ [3].

وَحِينَئِذٍ [4] يَكُونُ الصَّحِيحُ مَرَاتِبَ -كَمَا قَدَّمْنَاهُ-، وَالْحَسَنُ ذَا رُتْبَةٍ دُونَ تِلْكَ الْمَرَاتِبِ، فَجَاءَ الْحَسَنُ -مِثَالًا- فِي آخِرِ مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ [5].

وَأَمَّا التِّرْمِذِيُّ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ خَصَّ هَذَا النَّوْعَ بِاسْمِ الْحَسَنِ [6] وَذَكَرَ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ أَنْ يَسْلَمَ رَاوِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَّهَمًا، وَأَنْ يَسْلَمَ مِنَ الشُّذُوذِ، وَأَنْ يُرْوَى نَحْوُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

وَهَذَا مُشْكِلٌ أَيْضًا عَلَى مَا يَقُولُ فِيهِ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقِيلَ الْحَسَنُ مَا ضَعْفُهُ مُحْتَمَلٌ، وَيَسُوغُ الْعَمَلُ بِهِ.

وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ مَضْبُوطًا بِضَابِطٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ الضَّعْفُ الْمُحْتَمَلُ.

فَهَذَا عَلَيْهِ مُؤَاخَذَاتٌ [7].

وَقَدْ قُلْتَ لَكَ إِنَّ الْحَسَنَ مَا قَصُرَ سَنَدُهُ قَلِيلًا عَنْ رُتْبَةِ الصَّحِيحِ، وَسَيَظْهَرُ لَكَ بِأَمْثِلَةٍ

---

١ – في "د" (يأبون أنها علة)، وعبارة ابن دقيق العيد في "الاقتراح": "فإن كثيرا من العلل التي يُعلِّلُ بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء". انتهى. وذكر الحافظ السخاوي في "فتح المغيث" 1:13 قول ابن دقيق العيد هذا، ثم أورد له مثالا فقال: "ومن المسائل المختلف فيها – بين المحدثين والفقهاء – ما إذا أثبتَ الراوي عن شيخه شيئا فنفاه من هو أحفظ، أو أكثر عددا، أو أكثر ملازمة منه، فإن الفقيه والأصولي يقولان: المثبت مقدَّم على النافي فيُقْبَل، والمحدثون يسمونه شاذا؛ لأنهم فسَّروا الشذوذ المشترط نفيه هنا بمخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسُّر الجمع بين الروايتين ".

٢ – وقع في "ب" (فأعلى مراتب المجمع عليه)، وهو خطأ.

٣ – هذه المرتبة ذكرها الحاكم في "معرفة علوم الحديث" ص 55، بلفظ "سفيان بن سعيد الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس النخعي، عن عبد الله بن مسعود". انتهى. ومن سياقته عُرِفَ نسب كل واحد منهم.

٤ – الليث هو أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي المصري الفقيه الإمام المجتهد، مات سنة 175، روى له الجماعة.

٥ – زهير هو أبو خَيْثَمة زهير بن معاوية الجُعْفي الكوفي، مات سنة 172 أو 173 أو 174، روى له الجماعة، ووقع في "تقريب التهذيب" في طبعة مصر المحققة، وكذا طبعة لكنو سنة 1356 المحققة هكذا: (مات سنة اثنتين وثلاثين أو ثلاث أو أربع وسبعين – يعني بعد المئة –). انتهى. ولفظ (ثلاثين) هنا بعد لفظ (اثنتين) مقحَمٌ خطأ من الناسخ، فاعرفه.

٦ – وأبو الزبير هو محمد بن تَدْرُس الأسدي المكي، مات سنة 126، روى له الجماعة.

٧ – سماك هو أبو المغيرة سماك بن حرب الذُّهلي الكوفي مات سنة 123، روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة.

ثُمَّ لا تطمع بأَنَّ للْحسن قَاعِدَة تندرج كُلُّ الْأَحَادِيث الْحسان فِيهَا، فَأَنا عَلَى إِيَاس من ذَلِك فَكم من حَدِيث تردَّد فِيهِ الْحفَّاظ، هَل هُوَ حسن أَو ضَعِيف أَو صَحِيح؟ بل الْحَافِظ الْوَاحِد يتغيَّر اجْتِهَاده فِي الْحَدِيث الْوَاحد، فيوما يصفه بالصِّحَّة ويوما يصفه بالحسن، ولربَّما استضعفه.

وهذا حقٌّ، فَإِنَّ الْحَدِيث الْحسن يستضعفه الْحَافِظ عَن أَن يرقيه إِلَى رتبَة الصَّحِيح، فبهذا الِاعْتِبَار فِيهِ ضعف مَا، إِذْ الْحسن لَا ينفكُّ عَن ضعف مَا ولو انفكَّ عَن ذَلِك لصَحَّ باتِّفاق.

وقَوْلُ التِّرمذِيِّ (هَذَا حَدِيثٌ حسن صَحِيح)، عَلَيْهِ إِشْكَالٌ بِأَنَّ الْحسن قَاصر عَن الصَّحِيح ففي الْجمع بَين السِّمتين لحَدِيث وَاحد مجَاذبَة.

وأُجيب عَن هَذَا بشيء لَا ينهض أَبَدًا، وَهُوَ أَنَّ ذَلِك راجع إِلَى الْإِسْنَاد، فيكونُ قَدْ روي بإسناد حسن، وبإسناد صَحِيح وحينئذ لو قيل حسن صَحِيح لَا نعرفه إِلَّا من هَذَا الْوَجْه لبطلَ هَذَا الْجَواب.

وَحَقِيقَة ذَلِك – أَنْ لَو كَانَ كَذَلِك – أَنْ يُقَال حَدِيثٌ حسن وَصَحِيح، فَكَيف الْعَمَل فِي حَدِيث يَقُول فِيهِ حسن صَحِيح لَا نعرفه إِلَّا من هَذَا الْوَجْه، فهذا يبطل قَول من قَالَ أَن يكون ذَلِك بإسنادين.

ويسوغُ أَنْ يكُونَ مُرَادُهُ بالْحسن الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّ لَا الِاصْطِلَاحِيَّ، وَهُوَ إِقْبَالُ النُّفُوسِ وإصغاء الْأَسْمَاعِ إِلَى حسن متنه وجزالة لَفْظه وما فِيهِ من الثَّوَاب والْخير، فَكثير من الْمتون النَّبَوِيَّة بهَذِهِ الْمثابَة.

---

١ – عكرمة هو عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس، مات سنة 107، روى له الجماعة.

٢ – هو التابعي الجليل: أبو إسحاق السَّبِيعي (عمرو بن عبد الله الكوفي الهَمْداني) ولد سنة 29، ومات سنة 126 أو بعدها عن نحو مائة سنة، روى له الجماعة.

٣ – وقع في "ب": (وهذه العبارة ليست صناعية الحدود والتعريفات)، وفيها تحريف.

٤ – وقع في "ب": (إذ الصحيح ينطلق ذلك ...)، وفي "د": (والصحيح منطبق ذلك ... )، فأثبت منهما ما ترى، لكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح. فأقول.

٥ – الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة. 27 وإن شئت قلت.

٦ – الحسن ما سلم من ضعف الرواة، فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح.

٧ – . وحينئذ.

٨ – يكون الصحيح مراتب –كما قدمناه–، والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب، فجاء الحسن –مثلا– في آخر مراتب الصحيح.

٩ – . وأما الترمذي فهو أوّل من خصّ هذا النوع باسم الحسن.

قَالَ شَيْخُنَا ابن وهب [1]. : فَعلَى هَذَا يلْزم إِطْلَاق الْحسن على بعض (الْموضوعات)، ولا قائلٌ بهذا [2].

ثُمَّ قَالَ فَأَقُولُ لا يشْتَرطُ [3] فِي الْحسن قيد الْقُصُور عَن الصَّحِيح، وإِنَّمَا جَاءَ الْقُصُور إِذْ اقْتصر على (حديث حسنٍ)، فَالْقصور يأْتيه من الاقْتصَار [4] لا من حيثُ حقيقته وذاته [5].

ثُمَّ قَالَ فللرُّواة صفاتٌ تقْتَضي قَبُولَ الرِّوايَة، ولتلْك الصِّفَات درجاتٌ بعْضُها فَوْقَ بعض، كالتَّيقُّظ والْحفْظ والإتقان.

فَوُجُود الدَّرَجَة [6] الدُّنْيَا كالصِّدْق –مِثَالاً– وعَدَم التُّهْمَة، لَا ينافِيه وُجُود مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ من الإتقان والْحفْظ، فَإِذا وجدتَ الدَّرَجَةَ الْعُلْيَا، لم ينافِ ذلك وُجُود الدُّنْيا كالْحفْظ مع الصِّدْق [7] فصحَّ أَن يقَال (حسَن) باعتبارِ الدُّنْيا، (صحِيح) باعتبار الْعُلْيا.

ويلْزم على ذَلك أَنْ يكُونَ كُلُّ صحِيحٍ حسنا، فيلْتزم ذَلكَ، وعَلَيه عبارات الْمتقدِّمين، فَإِنَّهم قد يقولُونَ فيما صحَّ هذا حديثٌ حسن.

قُلْت

فَأَعْلَى مراتب الْحسن [8] بهْز بن حكيم، عَن أَبِيه، عَن جدِّه.

و : عمرو [9] بن شُعيب عَن أَبِيه، عَن جدِّه.

---

١ – وذكر أنه يريد به: أن يَسلم راويه من أن يكون مُتَّهما، وأن يَسلم من الشذوذ، وأن يُروَى نحوه من غير وجه. وهذا مشكل أيضا على ما يقول فيه: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقيل: الحسن ما ضَعْفُه محتَمَل، ويَسوغُ العمل به. وهذا أيضا ليس مضبوطا بضابط يتميَّز به الضعف المحتمل. 28 وقال ابن الصلاح –رحمه الله–: إن الحسن قسمان: أحدهما: ما لا يخلو سنده من مستور لم تتحقق أهليته، لكنه غير مُغَفَّل ولا خطَّاء ولا متَّهم، ويكون المتن مع ذلك عرف مثله أو نحوه من وجه آخر اعتضد به. وثانيهما: أن يكون راوية مشهورا بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع حال من يُعَدُّ تفرُّدُه منكرا، مع عدم الشذوذ والعلة. فهذا عليه مؤاخذات.

٢ – . وقد قلت لك: إن الحسن ما قَصُر سنده قليلا عن رتبة الصحيح، وسيظهر لك بأمثلة. ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحِسان فيها، فأنا على إياس من ذلك.

٣ – فكم من حديث تردَّد فيه الحُفَّاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيَّر اجتهاده 29 في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة.

٤ – ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه. وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ.

٥ – عن أن يُرَقِّيَه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما.

٦ – ولو انفكَّ عن ذلك لصح باتفاق. وقول الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح )، عليه إشكال بأن الحسن قاصر عن الصحيح.

٧ – ففي الجمع بين السَّمْتَيْنِ لحديث واحد مُجاذَبَة.

٨ – . وأجيب عن هذا بشيء لا ينهض أبدا، وهو أن ذلك راجع إلى الإسناد، فيكون قد رُوي بإسناد حسن، وبإسناد صحيح.

٩ – وحينئذ لو قيل: حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه، لبَطَلَ هذا الجواب. وحقيقة ذلك – أن لو كان كذلك – أن يقال: حديث حسن وصحيح، فكيف العمل في حديث يقول فيه: حسن صحيح 30 لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فهذا يُبْطِلُ قول من قال: أن يكون ذلك بإسنادين.

و : محمَّدُ بن عمرو [1] عَنْ أَبي سلَمَةَ [2] عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ.

ثُمَّ بعْدَ ذَلكَ أَمْثلَةٌ كَثيرَةٌ يتنازعُ فيها، بعْضهم يحسِّنونَها، وآخرونَ يضعِّفُونَها، كَحديث الْحارث بْن عبْد اللَّه [3] وعاصم بْن ضمْرَةَ، وحجَّاج بْن أَرْطَاةَ، وخُصَيْف [4] ودرَّاجٍ أَبي السَّمَحِ، وخلْقٍ سواهُمْ

## 3 – الضَّعيفُ

ما نَقَصَ عَنْ درَجَة الْحَسَن قَليلاً.

ومنْ ثَمَّ تُرُدِّدَ [5] في حديث أُنَاسٍ، هَلْ بلَغَ حديثُهُمْ إلَى درَجَة الْحَسَن أَمْ لا؟

وبلا ريْب فَخلْقٌ كَثيرٌ منَ الْمتوسِّطَيْن في الرِّوايَة بهَذه الْمثابَة، فَآخرُ مراتب الْحَسَن هي أَوَّلُ مراتب الضَّعيف.

أَعْني الضَّعيفَ الَّذي في "السُّنَن" وفي كُتُب الْفُقَهاء، ورُواته لَيْسُوا بالْمتْروكيْن، كَابْن لَهيعَةَ، وعبْد الرَّحْمن بْن زيْد بْن أَسْلَمَ، وَأَبي بكْر بْن أَبي مريم الْحمْصيِّ، وفَرَجِ بْن فَضَالَةَ، ورشْدين [6] وخلْقٍ كَثيرٍ.

---

١ – . ويَسُوغ.

٢ – أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، وهو إقبال النفوس وإصغاء الأسماع إلى حسن متنه وجزالة لفظه وما فيه من الثواب والخير، فكثير من المتون النبوية بهذه المثابة. قال شيخنا ابن وهب.

٣ – . : فعلى هذا يلزم إطلاق الحسن على 31 بعض (الموضوعات)، ولا قائل بهذا.

٤ – . ثم قال: فأقول: لا يُشْتَرَطُ.

٥ – شُكل في الأصل: (تَرَدَّد)، أي: بفتح التاء والدال، وهو خطأ.

٦ – هو رِشْدِينُ بن سعد المَهْري المصري مات سنة 188، مترجم له في "الميزان" 49:2، و "تهذيب التهذيب" 277:3.

## 4- اَلْمطْروح [1]

مَا انْحطَّ عَنْ رُتْبَة اَلضَّعيف.

وَيُرْوَى فِي بَعْضِ اَلْمَسَانِيدَ اَلطِّوَال وَفِي اَلْأَجْزَاء، بَلْ وَفِي [2] "سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ" وَ"جَامِعِ أَبِي عيسى.

مِثْلُ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ اَلْجُعْفِيِّ، عَنِ اَلْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَكَصَدَقَةَ اَلدَّقِيقِيِّ [3] عَنْ فَرْقَدٍ اَلسَّبَخِيِّ، عَنْ مُرَّةَ اَلطَّيِّبِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ [4].

وَجُوَيْبِرٍ [5] عَنِ اَلضَّحَّاكِ [6] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَحَفْصٍ بْنِ عُمَرَ اَلْعَدَنِيِّ، عَنِ اَلْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ.

وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِنَ اَلْمَتْرُوكِينَ وَالْهَلْكَى وَبَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ [7].

---

١ – وقع هنا في الأصل بدل (والمطروح) لفظ (والمنكر) في حين أن (المنكر) سيأتي ذكره في النوع 14، ويأتي هناك تعريفه بعد نوع (الشاذ) الذي جرت العادة بأن يُقرَنَ بينهما، فيكون ذكر (المنكر) هنا تكرارا لا معنى له، ورأيت في (فتح المغيث) للسخاوي 268:1 في آخر كلامه على (الحديث الموضوع)، قوله –رحمه الله تعالى– "تتمة: يقع في كلامهم: (المطروح) وهو غير (الموضوع) جزما، وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا، وعرَّفه بأنه ما نزل عن الضعيف، وارتفع عن الموضوع،ومثَّل له بحديث عمرو بن شَمِر، عن جابر الجُعْفي، عن الحسن – كذا وقع في فتح المغيث، وصوابه: عن الحارث –، عن علي، وبجويبر، عن الضحاك، عن بن عباس. وقال شيخنا – أي الحافظ ابن حجر وهو (المتروك) في التحقيق. يعني الذي زادوا في " نخبته" و"توضيحها "، وعرَّفه بالمتَّهَم روايه بالكذب" انتهى كلام السخاوي، فاستفدت من هذا النص أن لفظ (المنكر) الذي جاء هنا في (الموقظة)،إنما هو غلط من الناسخ بدلا من لفظ (المطروح)؛ فلذا أثبته، والحمد لله على توفيقه، وسيقول المؤلف في ص 67: " ويحرم عليه رواية الموضوع، ورواية المطروح ... ".

٢ – كذا في الأصل، وهو استعمال خاطئ شائع وقع في كلام العلماء قديما، واستمر إلى يومنا هذا، ووجه الخطأ فيه أن (بل) حرف عطف، و(الواو) حرف عطف، فلا يدخل حرف العطف على مثله فينبغي حذف الواو.

٣ – هو صدقة بن موسى الدقيقي البصري من أتباع التابعين مترجم له في "الميزان" 312:2 و"تهذيب التهذيب" 418:4.

٤ – أي: أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–، ومرة الطيب هو: مرة بن شراحيل الهمداني الكوفي التابعي لُقِّب بالطيِّب وبالخيِّر لعبادته. مات سنة 76، وروايته عن أبي بكر مرسلة لم يدركه، كما في ترجمته في "تهذيب التهذيب" 89:10.

٥ – هو أبو القاسم جويبر بن سعيد الأزدي البلخي نزيل الكوفة، وقيل اسمه جابر، وجويبر لقبه، مات بعد سنة 140، وهو ضعيف جدا، روى له أبو داود في "كتاب الناسخ" وابن ماجه.

٦ – هو أبو القاسم، أو أبو محمد الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، مات بعد المائة، روى له أصحاب السنن الأربعة.

٧ – وقع في الأصل: (وأشباه ذلك من المتروكين والتلقي وبعضهم أضل من بعض )، وفيه تحريف صوابه ما أثبته.

## 5- الْموضُوعَ [1]

مَا كَانَ متنهُ مخالفًا للْقَواعد، وراويه كَذَّابًا [2] كَالْأَرْبعين الْودعَانيَّة، وَكنسْخَة عَليٍّ الرِّضَا الْمَكْذُوبَة عَلَيْه [3].

وهو مراتب منه

مَا اتَّفقُوا عَلَى أَنَّه كَذب ويعرفْ ذَلكَ بإقْرار وَاضعه وبتجربة الْكَذب منْهُ ونَحْو ذَلكَ.

وَمنْهُ مَا الْأَكْثرُونَ عَلَى أَنَّه موضُوعٌ، والْآخرُونَ يقولُونَ هو حديثٌ ساقطٌ مطْرُوح وَلَا نَجسرَ أَنْ نسمِّيه موضوعا.

وَمنْهُ مَا الْجمهُور عَلَى وَهنه وسُقُوطه، وَالْبَعْض عَلَى أَنَّه كَذب.

وَلَهُمْ فِي نَقْد ذَلكَ طُرُقٌ متعدِّدَةٌ، وإدْرَاكٌ قَويٌّ تَضيقُ عنه عبارتهم [4] من جنْس مَا يُؤتَاه الصَّيرفيُّ الْجهْبذُ في نَقْد الذَّهب أَوْ الْفضَّة أَوْ الْجوهريُّ لنَقْد الْجواهر وَالْفُصُوص لتَقْويمها.

فَلكَثْرَة ممارستهم للْأَلْفَاظ النَّبويَّة إذَا جاءهُمْ لَفْظٌ رَكيكٌ أَعْني مُخَالفًا للْقَواعد، أَوْ فيه الْمُجَازَفَةُ فِي التَّرغيب وَالتَّرهيب، أَوْ الْفَضَائل، وَكَانَ بإسْنَاد مظْلم، أَوْ إسْنَاد مُضيء كَالشَّمس فِي أَثْنَائه رجلٌ كَذَّابٌ أَوْ وضَّاعٌ، فَيحكُمونَ بأَنَّ هَذَا مُخْتَلَقٌ [5] مَا قَالَه رسولُ الله ﷺ وتتواطأُ أَقْوَالُهم فيه عَلَى شيء واحد.

---

١ – كتب في حاشية الأصل (المعلَّل) وهو خطأ، فإن البحث في الحديث (الموضوع).

٢ – أخرج بهذا القيد الثاني ما لم يخرج بالقيد الأول، فإن بعض الأحاديث الموضوعة لا تخالف القواعد، كالأحاديث التي وضعها طائفة من الكذَّابين الذين كانوا لا يضعون إلا ما فيه أدب وزهد وموعظة، مما يوافق المعروف من السنة، وقد أشرت إلى بعضهم وأقوالهم في كتابي: "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث" ص 122.

٣ – انظر للكلام عليهما: "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" للعلامة علي القاري، وما علقته عليه في ص 233– 239 و 250 من الطبعة الثانية أو الثالثة.

٤ – وقع في الأصل: (وإدمان قوي تضيق عنها عباراتهم )، وهو تحريف عما أثبته.

٥ – وقع في الأصل: (يعني مخالفا للقواعد أو المجازفة في الترغيب ... أو إسناد مضيء كالشمس في إثباته أنه رجل كذاب أو وضاع فيهيج حاله بأن هذا مختلق ). والله –تعالى– أعلم.

وَقَالَ شَيْخُنَا ابْنُ دَقِيقِ الْعِيد إِقْرَارُ الرَّاوِي بِالْوَضْعِ فِي رَدِّه لَيْس بِقَاطِعٍ فِي كَوْنه موضوعا؛ لجواز أَنْ يَكْذِب فِي الْإِقْرَار.

قُلْتُ هَذَا فيه بعض ما فيه، ونحن لَوْ افْتَتَحْنَا بَاب التَّجْوِيز وَالِاحْتِمَال الْبَعِيد لَوَقَعْنَا فِي الْوَسْوَسَة وَالسَّفْسَطَة [1] هَذَا الْكَلَام لَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ طَوِيلٍ، ويحتاج إِلَى تَوْجِيه وتَأْوِيلٍ، إِنْ كَانَتْ هَكَذَا فِي عِبَارَة الْمُؤَلِّف كَمَا أَنَّ كَثِيرا مِنَ الْمَوْضُوعَات لَا نرتاب فِي كَوْنهَا مَوْضُوعَة.

## 6- الْمُرْسَل

عَلَمٌ عَلَى مَا سَقَطَ ذِكْرُ الصَّحَابِيِّ مِنْ إِسْنَادِه [2] فَيَقُولُ التَّابِعِيُّ قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ.

وَيَقَعُ فِي الْمَرَاسِيلِ الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ الْمَاضِيَةُ [3] فَمِنْ صِحَاحِ الْمَرَاسِيلِ:

وَ مُرْسَلُ مَسْرُوقٍ [4].

وَ مُرْسَلُ الصُّنَابِحِيِّ [5].

وَ مُرْسَلُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ [6] وَنَحْوُ ذَلِكَ.

---

١ – تعقَّبه الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة" فقال: "وفهم بعضهم من كلام ابن دقيق العيد أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلا، وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنا؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به". / 8 !. 38 نعم كثير من الأحاديث التي وُسِمَتْ بالوضع لا دليل على وضعها.

٢ – هذا التعريف للحديث (المرسل) قد قيل به، وعليه مشى صاحب المنظومة "البيقونية"، فقال فيها: /6 /7 ومرسل منه الصحابي سقط /7 /7 ..... /7 /6 وهذا التعريف منتقد غير محرَّر، والأولى منه تعريف ابن دقيق العيد في "الاقتراح"، فإنه قال: "المرسَل، والمشهور فيه أنه ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي، بأن يقول التابعي: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–". انتهى. فجعل عمدته قول التابعي: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وهو ملاقٍ، والصحيح في تعريف (المرسَل) ما قاله الحافظ العراقي في "ألفيته"في المصطلح: /6 /7 مرفوع تابع على المشهور /7 /7 مرسل أو قيده بالكبير /7 /7 أو سقط راو منه ذو أقوال /7 /7 والأول الأكثر في استعمال /7 /6.

٣ – يعني: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمطروح، والموضوع.

٤ – هو مسروق بن الأجدع الهمداني الكوفي التابعي الفقيه العابد، تلميذ الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود –رضي الله عنهما–، مات سنة 63، مترجم له في "تهذيب التهذيب" 10:109.

٥ – هو عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي المرادي، ثقة، من كبار التابعين، قدم المدينة بعد موت النبي –صلى الله عليه وسلم– بخمسة أيام، مات بين سنة 70 و 80 من الهجرة. مترجم له في "تهذيب التهذيب" 6: 229.

٦ – هنا عند لفظ (ومرسل قيس بن ) انتهى النقص والسقط الواقع في نسخة "د". وتوافق الأصلان بعده.

فَإِنَّ الْمُرْسَلَ إِذَا صَحَّ إِلَى تَابِعِيٍّ كَبِيرٍ، فَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ خَلْقٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

فَإِنْ كَانَ فِي الرُّوَاةِ ضَعِيفٌ إِلَى مِثْلِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، ضُعِّفَ الْحَدِيثُ مِنْ قِبَلِ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَإِنْ كَانَ مَتْرُوكًا أَوْ سَاقِطًا وَهِّنَ الْحَدِيثُ وَطُرِحَ.

وَيُوجَدُ فِي الْمَرَاسِيلِ مَوْضُوعَاتٌ.

نَعَمْ وَإِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ إِلَى تَابِعِيٍّ مُتَوَسِّطِ الطَّبَقَةِ [١]، كَمَرَاسِيلِ مُجَاهِدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ [٢] وَالشَّعْبِيِّ، فَهُوَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ، لَا بَأْسَ بِهِ، يَقْبَلُهُ قَوْمٌ وَيَرُدُّهُ آخَرُونَ.

وَمِنْ أَوْهَى الْمَرَاسِيلِ عِنْدَهُمْ مَرَاسِيلُ الْحَسَنِ [٣].

وَأَوْهَى مِنْ ذَلِكَ مَرَاسِيلُ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَحُمَيْدٍ الطَّوِيلِ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ.

وَغَالِبُ الْمُحَقِّقِينَ يَعُدُّونَ مَرَاسِيلَ هَؤُلَاءِ مُعْضَلَاتٍ وَمُنْقَطِعَاتٍ، فَإِنَّ غَالِبَ رِوَايَاتِ هَؤُلَاءِ عَنْ تَابِعِيٍّ كَبِيرٍ، عَنْ صَحَابِيٍّ، فَالظَّنُّ بِمُرْسَلِهِ أَنَّهُ أَسْقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَيْنِ [٤].

## 7 – الْمُعْضَلُ [٥]

هُوَ [٦] مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا [٧].

---

١ – وقع في "ب": (نعم وإن صح الحديث ...)، والصواب المثبت من "د".

٢ – هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، فقيه العراق الثقة الإمام، مات سنة 96، مترجم له في "تهذيب التهذيب"1: 177.

٣ – هو الحسن البصري أبو سعيد، الإمام الزاهد المشهور سيد التابعين، مات سنة 110، مترجم له في "تهذيب التهذيب"2: 263.

٤ – لفظ: (من إسناده ) ساقط من "ب" .

٥ – وقع في "د": (والمعضل )، بالواو، وهي مزيدة خطأ، إذ باقي الأنواع خالية من الواو.

٦ – لفظ: "هو"، زيادة من "ب".

٧ – أي: متواليين.

## 8 – وَكَذَلِكَ الْمُنْقَطِعُ [1]

فَهَذَا النَّوْعُ قَلَّ مَنْ احْتَجَّ بِهِ.

## 9 – الْمَوقُوفُ

وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَى صَحَابِيٍّ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ.

## 10– وَمُقَابِلُهُ الْمَرفُوعُ

وَهُوَ مَا نُسِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ [2].

## 11 – الْمُتَّصِلُ [3]

مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ، وَسَلِمَ مِنَ الانْقِطَاعِ، وَيَصْدُقُ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ [4].

## 12 – الْمُسْنَدُ

هُوَ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقِيلَ: يَدْخُلُ فِي الْمُسْنَدِ كُلُّ مَا ذُكِرَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ.

---

١ – كذا في الأصل، وهو كما ترى لا يحمل تعريفا مغايرا للنوع الذي قبله في حين أن (المنقطع) لديهم يغاير (المعضل)، فتأمل، والمنقطع: ما سقط من إسناده واحد أو اثنان – أو أكثر – غير متواليين، ثم إن المؤلف الذهبي أغفل نوع (المقطوع)، وهو مذكور في كتاب شيخه ابن دقيق العيد "الاقتراح "، الذي هو أصل كتابه، ففيه: "المقطوع وهو غير المنقطع، وهو ما روي عمن دون الصحابي وقطع عليه ". انتهى. وعبارة ابن الصلاح: "المقطوع ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم ".

٢ – في هذا التعريف قصور، إذ أغفل منه ذكر (التقرير)، وهو مذكور في "الاقتراح" فلعله سقط من الأصل، وقد عرَّف الحافظ ابن حجر (المرفوع) في متن "نخبة الفكر " بقوله: "ما انتهى إسناده إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– تصريحا أو حكما، من قوله، أو فعله، أو تقريره". انتهى. قال العلامة علي القاري في "شرح النخبة" ص 166 " ومثال المرفوع من التقرير تصريحا أن يقول الصحابي: فعلت بحضرة النبي –صلى الله عليه وسلم– كذا، أو يقول غيره: فُعِلَ بحضرة النبي –عليه الصلاة والسلام– كذا، ولا يذكر إنكار النبي –صلى الله عليه وسلم– لذلك الفعل الذي فُعِلَ بحضرته، من فعل المتكلم أو غيره، سواء قرَّره صريحا أو حكما بأن سكت عليه ". انتهى. وانظر (التتمة الأولى في بيان السنة التقريرية ) بآخر الرسالة ص 97.

٣ – جاء في "د": (الموصول)، والمثبت من "ب".

٤ – وقع في "ب": (ويصدق على ذلك المرفوع والموقوف)، وفي "د": (ويصدق على المرفوع والموقوف)، فأثبته كما ترى.

## 13- اَلشَّاذُّ

هُوَ مَا خَالَفَ رَاوِيه اَلثِّقَات [1] أَوْ مَا انْفَرَدَ به مَنْ لَا يحْتَمل حَالُهُ قَبُولَ تَفَرُّده [2].

## 14- اَلْمُنْكَر

وَهُوَ مَا انْفَرَدَ اَلرَّاوِي اَلضَّعِيفُ به، وَقَدْ يُعَدُّ مُفْرَدُ اَلصَّدُوق مُنْكَرًا [3].

## 15- اَلْغَرِيب

ضِدُّ اَلْمَشْهُور.

فَتَارَةً تَرْجِعُ غَرَابَتُهُ إِلَى اَلْمَتْنِ، وَتَارَةً إِلَى اَلسَّنَد.

وَالْغَرِيبُ صَادِقٌ عَلَى مَا صَحَّ، وَعَلَى مَا لَمْ يَصِحَّ، وَالتَّفَرُّدُ يَكُونُ لِمَا انْفَرَدَ بِهِ اَلرَّاوِي إِسْنَادًا أَوْ مَتْنًا [4] وَيَكُونُ لِمَا تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ شَيْخٍ مُعَيَّنٍ، كَمَا يُقَالُ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا ابْنُ اَلْمُبَارَكِ.

## 16- اَلْمُسَلْسَل

مَا كَانَ سَنَدُهُ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ فِي طَبَقَاتِهِ، كَمَا سَلْسَلَ بِسَمِعْتُ، أَوْ كَمَا سُلْسِلَ بِالْأَوَّلِيَّةِ إِلَى سُفْيَانَ [5].

---

١ – وقع في "ب": (ما خالف رواته الثقات) وهو تحريف.

٢ – وقع في "ب": (قبول وتفرده)، وهو خطأ.

٣ – وسيتعرض المؤلف لبحث المنكر ثانية فيما يأتي، انظر ص 77، وهذا وقد كثر منهم إطلاق (المنكر) على الحديث (الموضوع)، إشارة منه إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده، وبطلان ثبوته، كما تراه شائعا منتشرا في كتب (الموضوعات)، وكتب الضعفاء والمجروحين، مثل كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للمؤلف الذهبي، و"تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة " لابن عرَّاق، وغير هذين الكتابين، وانظر الإشارة إلى مواضع هذا الإطلاق، في هذين الكتابين وغيرهما، فيما كتبته في مقدمة "الموضوع لمعرفة الحديث الموضوع" بالعلامة على القارئ ص20.

٤ – وقع في "ب": (يكون لمن انفرد ...)، وهو تحريف.

٥ – هكذا في "د"، وجاء في "ب": ( كما تسلسل بسمعت، أو كما تسلسل ...). والتسلسل هنا إلى سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو العاص، عن عبد الله بن عمرو العاص –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "الراحمون يرحمهم الرحمن –تبارك وتعالى–، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء".

وعامَّةُ الْمسلْسلات واهيةٌ، وأكْثرُها باطلَةٌ؛ لكذب رواتها [1] وأقْواها الْمسلْسل بقراءة سُورة الصَّفِّ، والْمسلْسل بالدِّمشْقيِّين، والْمسلْسل بالْمصريِّين، والْمسلْسل بالْمحمَّدين إلى ابْن شهاب [2].

## 17- الْمعنعن

ما إسْنادُه فُلانٌ عنْ فُلان

فمنْ النَّاس منْ قالَ لا يثْبُتُ حتَّى يصحَّ لقاءُ الرَّاوي بشيْخه يوْمًا ما، ومنْهُمْ منْ اكْتفى بمُجرَّد إمْكان اللُّقي، وهُو مذْهب مسلم، وقدْ بالغ في الرَّدِّ علَى مخالفه [3].

ثُمَّ بتقْدير تيقُّن اللِّقاء، يشْترطُ أنْ لا يكُونَ الرَّاوي عنْ شيْخه مدلِّسا [4] فإنْ لمْ يكُنْ حملْناه علَى الاتِّصال [5] فإنْ كانَ مدلِّسا [6] فالْأظْهر أنَّه لا يحْمل علَى السَّماع.

---

١ – قال الحافظ ابن الصلاح في كتابه في ( النوع 33 معرفة المسلسل من الحديث): "وقلَّما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل، لا في أصل المتن، ومنه ما ينقطع تسلسله في وسط إسناده، وذلك نقص فيه كالمسلسل بأول حديث سمعته – يعني حديث: "الراحمون يرحمهم الرحمن ..."– على ما هو الصحيح في ذلك ".

٢ – انظر هذه الأحاديث الأربعة المسلسلة في نهاية الرسالة، في (التتمة الثانية) ص 103، وإنما أخرتها إلى هناك لطولها.

٣ – نعم، لقد بالغ الإمام مسلم –رحمه الله تعالى–، في الرد على مخالفه تجهيلا وتقريعا وتهجينا وتوبيخا، فوصفه بأنه من منتحلي الحديث من أهل عصره، وبسوء الروية، وبأن قوله قول مخترع مستحدث مطرح من الأقوال الساقطة، وبأنه أقل من أن يعرج عليه، ويثار ذكره، وينبغي أن يضرب عن حكايته صفحا لفساده، ولإماتته وإخمال ذكر قائله، إذ الإعراض عنه أجدر أن لا يكون ذلك تنبيها للجهال عليه، "غير أن لما تخوفنا من شرور العواقب، واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، رأينا الكشف عن فساد قوله، ورد مقالته بقدر ما يليق بها من الرد: أجدى على الأنام، وأحمد للعاقبة –إن شاء الله–"، إلى آخر ما قاله وأطال به وأسهب، ولطول كلامه وأهمية الوقوف عليه، وأوردته ملخصا في آخر الرسالة في (التتمة الثالثة)، وذكرت جملة من أقوال كبار العلماء المفيدة لوجاهة قوله ومذهبه، ثم تعرضت لبيان المعنى بالرد والنقد في كلامه، وأنه علي ابن المديني –رحمه الله تعالى– فانظر كل ذلك في (التتمة الثالثة) في ص115، وقال المؤلف الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج في "سير أعلام النبلاء " 12: 573: "قال أبو بكر الخطيب: كان مسلم يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى بسببه، قلت – القائل الذهبي –: ثم إن مسلما لحدة في خلقه، انحرف أيضا عن البخاري، ولم يذكر له حديثا، ولا سماه في "صحيحه "، بل افتتح الكتاب بالحط على من اشترط اللقي لمن روي عنه بصيغة (عن)، وادعى الإجماع في أن المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبَّخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري، وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب الأقوى، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة " انتهى. انظر (التتمة الثالثة) في آخر الرسالة.

٤ – لفظ (الراوي عن شيخه) ساقط من "ب".

٥ – جملة: (فإن لم يكن حملناه على الاتصال) ساقطة من "ب".

٦ – في "ب": (فإن دلَّس).

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُدلِّسُ عَنْ شَيْخه ذَا تَدْليسٍ عَنِ الثِّقَات فَلَا بَأْس، وَإِنْ كَانَ ذَا تَدْليسٍ عَنْ الضُّعَفَاء فَمردُودٌ.

فَإِذَا قَالَ الْوَليدُ [١] أَوْ بَقيَّةُ [٢] عَنْ الْأَوْزَاعيِّ [٣] فَواه ، فَإِنَّهُما يدلِّسان كَثيراً عَنْ الْهلْكَى ؛ ولهَذَا يتَّقي أَصْحابُ الصِّحاحِ حديثَ الْوليد، فَما جَاء إِسْناده بصيغَة عَنِ ابنِ جريجٍ [٤] أَوْ عَنِ الْأَوْزَاعيِّ، تجنَّبوه .

وهَذَا في زمَاننا يعسرُ نَقْدُه عَلَى الْمُحدِّث، فَإِنَّ أُولَئكَ الْأَئمَّةَ كَالْبُخَاريِّ وأَبي حَاتم وأَبي داود، عاينوا الْأُصولَ، وعرفُوا علَلَهَا، وأَمَّا نَحْن فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْأَسَانيدُ، وفُقدت الْعبَارَاتُ الْمُتيقَّنَةُ، وبمثْلِ هَذَا ونَحْوه دَخَلَ الدَّخَل [٥] عَلَى الْحَاكمِ في تَصَرُّفه في "الْمُسْتَدْرَك".

## 18 – الْمُدلِّس

مَا رَوَاهُ الرَّجُلُ عَنْ آخَرَ وَلَمْ يسمعه منْهُ [٦] أَوْ لَمْ يدْركْهُ .

فَإِنْ صَرَّحَ بالاتِّصَال [٧] وقَالَ حدَّثَنَا، فَهَذَا كَذَّابٌ، وإِنْ قَالَ عَنْ، احْتَملَ ذَلكَ، ونَظَرَ في طَبَقَته هَلْ يدْرِكُ منْ هُوَ فَوْقَهُ؟ فَإِنْ كَانَ لَقيَهُ فَقَدْ قَرَّرْنَاهُ، وإِنْ لَمْ يكُنْ لَقيَهُ فَأَمْكَنَ أَنْ يكُونَ مُعَاصرَه، فَهُوَ محلُّ تردُّد، وإِنْ لَمْ يمْكنْ فَمنْقَطعٌ، كَقَتَادَةَ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ .

---

١ – هو الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي أبو العباس، عالم الشام، ثقة ، لكنه كان كثير التدليس والتسوية ، مات سنة 95، قاله الحافظ ابن حجر في " تقريب التهذيب ".

٢ – هو بقية بن الوليد الكلاعي الشامي الحمصي ، أبو يُحْمِد صدوق ، لكنه كثير التدليس عن الضعفاء ، مات سنة 97، قاله الحافظ ابن حجر في " تقريب التهذيب".

٣ – هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الشامي الفقيه، نزل ببيروت في آخر عمره ، فمات بها مرابطاً سنة 157، ويقع في اسم جده: (يحمد) تحريف إلى (محمد)، لشهرة هذا وغرابة ذاك، فاعرفه.

٤ – هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل، مات سنة 150، قاله الحافظ ابن حجر في " تقريب التهذيب".

٥ – في "ب" و "د": (الداخل)، وهو تحريف، صوابه: الدَّخَل، كما أثبته، ومعناه : العيب والنقص.

٦ – وقع في "د" : (عن آخر لم يسمعه منه)، وفي "ب": (عن آخر ما لم يسمعه منه)، فأثبته كما ترى.

٧ – لفظ: (بالاتصال) زيادة من "ب".

وحكْم "قَالَ" حكْم "عن"، ولَهُمْ في ذَلكَ أَغْرَاضٌ.

فَإِنْ كَانَ لَوْ صرَّح بمن حدَّثَه عَنْ الْمسمَّى [1] لَعرِفَ ضعْفُه، فَهذَا غَرَضٌ مذْمُومٌ وجنايةٌ عَلَى السُّنَّة، ومن يعاني ذَلكَ جرِح به [2] فَإِنَّ الدِّين النَّصيحةُ.

وإِنْ فَعلَه طَلَبًا للْعُلُوِّ فَقَطْ، أَوْ إِيهامًا بتَكْثير الشُّيوخ [3] بأَنْ يُسمِّي الشَّيْخَ مرَّةً، ويكَنِّيه أُخْرى، وينسبه إِلَى صنْعَة أَوْ بلَد لاَ يكَاد يعرفُ به [4] وأَمْثَال ذَلكَ، كَما تقُولُ حدَّثَنا الْبُخَارِيُّ، وتَقْصدُ به من يُبخِّر النَّاس، أَوْ حدَّثَنا عَلِيٌّ [5] بما وَراءَ النَّهْر، وتَعْني به نَهْرًا

١ – وقع في "ب": (فإن كان لوضوح بمن حدثه)، وهو تحريف.

٢ – قوله: (يعاني ذلك) يقصد به: يفعله ويتعاطاه، وسيقول المؤلف أيضاً في بحث (المقلوب) في ص 60: "ولن يفلح من تعاناه" . أي: فعله وصنعه، وهذا المعنى لهذا الفعل مولَّد، من استعمالات أهل القرن الثامن، وليس في كتب اللغة التي بأيدينا، ففي "القاموس" وشرحه في (عنى): "عاناه: شاجره وقاساه". انتهى.

٣ – وقع في "د": (أو إيهاما لتكثير الشيوخ).

٤ – في "ب": (لا يعرف به).

٥ – اسم علي أشهر من يطلق عليه علي بن المديني شيخ البخاري.

أَوْ حَدَّثَنا بزبيد [١] أَوْ حَدَّثَنا بزبيد [٢] وتريد موضعًا بقوص [٣] أَوْ : حَدَّثَنا بحرَّان [٤] وتريد قَرية الْمرج [٥] فهذا محتمل، والْورع تركه.

ومن أمثلة التَّدْليس الْحسن عَن أبي هريرة [٦] وجمهورهم على أَنَّه منْقَطع لَم يلْقه [٧] وَقد روي عَن الْحسن قَالَ حَدَّثَنا أَبُو هريرة، فَقيل عنى بحدَّثنا أَهل بلده.

---

١ – ما وراء النهر: المعني بالنهر هنا نهر جيحون، قال العلامة ياقوت الحموي في "معجم البلدان" 2:45: "يراد بما وراء النهر: نهر جيحون بخراسان فما كان في شرقيه سموه ما وراء النهر، وما كان في غربيه فهو خراسان وولاية خوارزم، وخوارزم ليست من خراسان إنما هي إقليم برأسه".

٢ – زبيد: اسم مدينة مشهورة باليمن، بينها وبين صنعاء أربعون فرسخا.

٣ – زبيد: اسم مدينة مشهورة باليمن بينها وبين صنعاء أربعون فرسخا، وليس بعد صنعاء أكبر منها، ولا أغنى من أهلها، ولا أكثر خيرا، وهي بلدة جميلة الهندسة والبناء، واسعة البساتين، كثيرة المياه والفواكه، أحدثت في أيام المأمون سنة 204، وينسب إليها جمع كثير من العلماء منهم: أبو قرة موسى بن طارق الزبيدي قاضيها ومحدثها، وأحد الرواة في الكتب الستة، يروي عن الثوري وابن جريج وربيعة وغيرهم، وروى عنه جماعة منهم إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل، وأثنى عليه خيرا، مات سنة 203، وله كتاب "السنن". انتهى من "معجم البلدان" وغيره، قلت: ولشهرتها ذكرها الأديب الحريري المتوفى سنة 516 في "مقاماته"، في المقامة الرابعة والثلاثين، وسكن فيها في القرن الثامن الإمام اللغوي مجدالدين (محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي) صاحب "القاموس المحيط"، وتوفي بها في سنة 817 –رحمه الله تعالى–، وأقام بها في القرن الثاني عشر حتى نسب إليها شارح "القاموس" الإمام المرتَضَى الزبيدي (محمد بن محمد البلجرامي الهندي)، ثم انتقل عنها إلى مصر، وتوفي بها سنة 1205 –رحمه الله تعالى–، وقد زرتها في شعبان من عام 1398 /6 /7 فألفيتها قد أقفرت من كرامها /7 /7 ولم يبق فيها الفضل إلا توهما /7 /6 وأنشدني بعض الإخوة اليمنيين الفضلاء فيها عند زيارتها بيتين لطيفين هما: /6 /7 زبيد لا تسكن بها /7 /7 وعن تعز فازدجر /7 /7 فعيش هذي كدر /7 /7 وما تلك من صبر /7 /6 وفي هذا البيت الثاني تورية لطيفة، إذ المراد بالعيش هنا: الخبز، وكان الخبز فيها في فترة من الأيام الماضية قاتم اللون يضرب إلى السواد، والمراد بصَبِر هنا: اسم الجبل الذي في تعز، ومن العين التي فيه يشرب أهلها، وماؤها عذب حلو فرات، ومعذرة من هذه الاستطرادة فإنها لا تخلو من فائدة وطرافة.

٤ – قُوص: مدينة كبيرة، وهي أعظم مدن الصعيد في مصر.

٥ – حَرَّان: مدينة قديمة على طريق الموصل والشام والروم، بينها وبين الرها يوم، وبينها وبين الرَّقَّة يومان، وحران أيضا قرية في غوطة دمشق.

٦ – المرج هنا يعني بها قرية من غوطة دمشق، هذا ووقعت العبارة في "ب": (كما يقول: حدثنا البخاري ويقصد من يُخَبِّر الناس. أو: حدثنا زبيد – كذا – ويريد موضعا بقوص. أو: حدثنا نجران – كذا – ويريد قرية المرج). انتهى. ولا يخفى ما فيه من السقط.

٧ – الحسن هنا: هو الحسن البصري أبو سعيد الزاهد العابد، تقدم ذكره في ص 42.

٨ – لفظ (لم يلقه) من "ب"، هذا وللعلماء في (سماع الحسن البصري من أبي هريرة) اختلاف طويل، وقد استوفى الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" 1: 88– 91 ما قيل في (سماع الحسن منه وعدمه) استيفاء حسنا، وأثبت الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" 2: 269، سماع الحسن منه، أخذا من حديث "المختلِعات" عند النسائي في "سننه" 6: 168، وفيه قول الحسن: " لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث"، قال الحافظ ابن حجر: وإسناده لا مطعن من أحد رواته، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة"، وجاء في "الطبقات الكبرى" لابن سعد 7: 158 أكثر من خبر صريح بسماع الحسن من أبي هريرة، وقد قطع شيخنا العلامة المحقق أحمد شاكر –رحمه الله تعالى–: التردد في ثبوت رواية الحسن عن أبي هريرة، وأثبت بالأدلة الناطقة سماع الحسن من أبي هريرة غير حديث، فانظر لزاما تحقيقه هذا على "مسند الإمام أحمد" 12: 107– 118، كما أثبت سماع الحسن من (عثمان بن عفان) 1: 387، و(علي بن أبي طالب) 2: 188، و(عقيل بن أبي طالب) 3: 179، و(ابن عباس) 3: 318، وانظر لنفي سماع الحسن من أبي هريرة "نصب الراية" 2: 474 و 476، و"المقاصد الحسنة" للسخاوي ص 342، وفيه: "قال الترمذي: لم يسمع الحسن من أبي هريرة"، وعلق عليه شيخنا العلامة عبد الله الصديق –حفظه الله تعالى– بقوله: "بل سمع منه كما صرح به الحسن نفسه في أحاديث بأسانيد جياد منها حديث في فضل سورة الدخان". انتهى ملخصا مما علقته على "قواعد في علوم الحديث" لشيخنا التهانوي –رحمه الله تعالى– ص 359– 360، بزيادة يسيرة.

وَقَدْ يُؤَدِّي تَدْلِيسُ الْأَسْمَاءِ إِلَى جَهَالَةِ الرَّاوِي الثِّقَةِ، فَيُرَدُّ خَبَرُهُ الصَّحِيحُ، فَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ، وَلَكِنَّهَا فِي غَيْرِ "جَامِعِ الْبُخَارِيِّ" وَنَحْوِهِ، الَّذِي تَقَرَّرَ أَنَّ مَوْضُوعَهُ لِلصِّحَاحِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ [1] قَدْ قَالَ فِي "جَامِعِهِ" حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَأَرَادَ بِهِ ابْنَ صَالِحٍ الْمِصْرِيَّ [2] وَقَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، وَأَرَادَ بِهِ ابْنَ كَاسِبٍ [3] وَفِيهِمَا لِينٌ، وَبِكُلِّ حَالٍ التَّدْلِيسُ مُنَافٍ لِلْإِخْلَاصِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّزَيُّنِ.

## 19- الْمُضْطَرِبُ وَالْمُعَلَّلُ [4]

مَا رُوِيَ عَلَى أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ فَيُعَلَّلُ الْحَدِيثُ.

فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ، بِأَنْ يَرْوِيَهُ الثَّبْتُ عَلَى وَجْهٍ، وَيُخَالِفُهُ وَاهٍ [5] فَلَيْسَ بِمَعْلُولٍ، وَقَدْ سَاقَ الدَّارَقُطْنِيُّ كَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّمَطِ فِي "كِتَابِ الْعِلَلِ"، فَلَمْ يُصِبْ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلثَّبْتِ

فَإِنْ كَانَ الثَّبْتُ أَرْسَلَهُ -مَثَلًا- وَالْوَاهِي وَصَلَهُ، فَلَا عِبْرَةَ بِوَصْلِهِ، لِأَمْرَيْنِ لِضَعْفِ رَاوِيهِ؛ وَلِأَنَّهُ مَعْلُولٌ بِإِرْسَالِ الثَّبْتِ لَهُ.

---

١ - أي: الإمام البخاري.

٢ - لفظ المصري من "ب" وهو أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد الجهني المصري كاتب الليث، مات سنة 220، روى له البخاري متصلا وتعليقا وأبو داود والترمذي وابن ماجه، قال الحافظ الذهبي في "الميزان" 2: 442، في ترجمة (ابن صالح المصري) هذا: "روى عنه البخاري في "الصحيح" على الصحيح، ولكنه يدلسه فيقول: حدثنا عبد الله ولا ينسبه وهو هو". انتهى. وانظر أحاديثه التي يقول فيها البخاري: (حدثنا عبد الله) في ترجمته في "هدي الساري" للحافظ ابن حجر 2: 138. وستأتي إشارة لها في (التتمة الرابعة) ص 143.

٣ - هو يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ثم المكي، وقد ينسب إلى جده فيقال: (يعقوب بن كاسب) كما جاء هنا، مات سنة 241، روى له البخاري في كتاب "أفعال العباد" وابن ماجه، وروى البخاري في "صحيحه" في كتاب الصلح في (باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود) 5: 301، وفي كتب المغازي في (باب من شهد بدرا) 7: 307 "عن يعقوب - غير منسوب - عن إبراهيم بن سعد"، فقيل إنه: يعقوب بن حميد هذا، وقيل: يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وقيل: يعقوب بن محمد الزهري، وقيل: يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والأول أشبه، وباقي الأقوال محتملة إلا الأخير، فإن البخاري لم يلق يعقوب بن إبراهيم بن سعد. انتهى من "تهذيب التهذيب" 11: 383، وانظر "فتح الباري" 5: 301 و 7: 308، ووقع في "ب": (وقال: حدثنا عبد الله، وأراد به يعقوب بن كاسب)، وفيه خطأ ظاهر.

٤ - جاء في "د": (المضطرب) كما جاء في "الاقتراح". وجاء في "ب": (المعلل)، فإن كان هو بحث (المعلل) ففيه طرف من بحث المضطرب؛ فلذا جمعت بينهما، ثم إن (المعلل) مما زاده الذهبي على كتاب شيخه في "الاقتراح"، إذ لم يذكره فيه ابن دقيق العيد، وذكر (المضطرب).

٥ - هكذا في "ب"، وجاء في "د": (ومخالفه واهٍ).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَكَلِّم فيهمْ، ما ضَعَّفَهُم الْحُفَّاظُ [1] إلَّا لمُخالَفَتهمْ للْإثْبات.

وإنْ كَانَ الْحديثُ قَدْ رواه الثَّبت بإسْناد، أَو وقَفَه، أَوْ أَرسَلَه ورفَقاؤُه الْأَثْبات يخالفُونَه، فَالْعبرةُ بما اجْتمع عَلَيْه الثِّقَاتُ؛ فَإنَّ الْواحدَ قَدْ يغْلطُ، وهُنا قَدْ ترجَّح ظُهُور غَلَطه فَلَا تعْليل، والْعبرةُ بالْجماعَة.

وإنْ تساوى الْعَدَدُ [2] واخْتَلَفَ الْحافظَان، ولَمْ يترجَّحْ الْحُكْمُ لأَحدهما علَى الْآخَر، فَهَذَا الضَّرْبُ يسوقُ الْبُخاريُّ ومسلمٌ الْوَجْهيْن – منْه – في كتابيهما [3]. وبالْأَوْلَى سَوْقُهُما لما اخْتَلَفَا في لَفْظه إذَا أَمْكَن جمع معناه [4].

نعَمْ لَوْ حدَّث به علَى ثَلَاثَة أَوْجُه ترجع إلَى وجْه واحد، فَهَذَا لَيْس بمعْتَلٍّ، كَأَنْ يقُولَ مالكٌ [5] عن الزُّهْريِّ، عنْ ابْن الْمُسيِّب، عنْ أَبي هُريرَةَ، ويقُولَ عقيلٌ [6] عنْ الزُّهْريِّ، عَنْ أَبي سلَمَةَ [7] ويرويه ابنُ عُيينَةَ، عنْ الزُّهْريِّ، عنْ سعيد [8] وأَبي سلَمَةَ معًا.

## 20- الْمدْرج

هي أَلْفَاظٌ تَقَعُ منْ بَعْض الرُّواة، متَّصلَةً بالْمتْن، لَا يبين للسَّامع [1] إلَّا أَنَّها منْ صُلْب الْحَديث، ويدُلُّ دليلٌ علَى أَنَّها منْ لَفْظ راوٍ بأَنْ يأْتي الْحَديثُ [2] منْ بَعْض الطُّرق بعبارة تُفَصِّلُ هَذَا منْ هَذَا.

---

١ – في "ب" (ما ضعفهم النقاد).

٢ – في "ب": (فإن تساوى ...).

٣ – لفظ: (منه) زيادة مني على الأصلين.

٤ – وقع في "ب": (... في لفظه أن يجمع إذا أمكن جمع معناه)، وفيه اضطراب وخلل.

٥ – في "ب": (كما يقول مالك...)، والمثبت أولى.

٦ – هو عُقَيل – بالضم – بن خالد بن عَقِيل – بالفتح – الأيلي، المدني ثم المصري، مات سنة 144، من أثبت من روى عن الزهري، مترجم له في "تهذيب التهذيب" 7: 255.

٧ – هو التابعي الجليل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، مات سنة 94، مترجم له في "تهذيب التهذيب" 12: 115.

٨ – هو التابعي الجليل سعيد بن المسيب القرشي المدني، أحد أئمة الفقهاء الكبار، مات سنة 94، مترجم له في "تهذيب التهذيب" 4: 84.

وهذا طريق ظنّيٌّ، فإنْ ضعف توقفنا أو رجّحنا أنّها من المتن، ويبعد الإدراج في وسط المتن، كما لو قال ☜ من مسّ أنثييه وذكره فليتوضّأ ☜ [3] [4].

وقد صنّف فيه الخطيب تصنيفًا، وكثير منه غير مسلّم له إدراجه [5].

## 21- ألفاظ الأداء [6]

فـ (حدّثنا) و (سمعت) لما سمع من لفظ الشيخ [7] واصطلح على أنّ (حدّثني) لما سمعت منه وحدك، و(حدّثنا) لما سمعته مع غيرك، وبعضهم سوّغ (حدّثنا) فيما قرأه هو على الشيخ [1].

---

١ – في "ب": (لا يتبيَّن للسامع).

٢ – في "ب": (بأن يروى الحديث).

٣ – الترمذي : الطهارة (82) والنسائي : الطهارة (163، 164) وأبو داود : الطهارة (181) وابن ماجه : الطهارة وسننها (479) وأحمد (406/6، 407/6) ومالك : الطهارة (91) والدارمي : الطهارة (724، 725).

٤ – عبارة ابن دقيق العيد في "الاقتراح" كما يلي: "وما قد يضعف فيه – أي الإدراج – أن يكون مدرجا في أثناء لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم–، لا سيما إن كان مقدما على اللفظ المروي، أو معطوفا عليه بواو العطف، كما لو قال: "من مس أنثييه وذكره فليتوضأ" بتقديم لفظ الأنثيين على الذكر، فهاهنا يضعف الإدراج؛ لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل – أي بفعل: مسَّ – الذي هو من لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم–". انتهى. والحديث رواه أصحاب "السنن الأربعة" عن بسرة بنت صفوان –رضي الله عنها–، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "من مسَّ ذكره فليتوضأ". انتهى. وروى الطبراني في "معجمه الوسط" حديث بسرة من رواية عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة مرفوعا: "من مسَّ فرجه وأنثييه فليتوضأ وضوءه للصلاة "، قال الطبراني: لم يقل فيه: (وأنثيه) عن هشام إلا عبد الحميد بن جعفر". انتهى من "نصب الراية" للحافظ الزيلعي 1: 54 – 55.

٥ – سمي ابن الصلاح في "المقدمة" ص 108 في (النوع العشرين: المدرج) التصنيف بالاسم التالي "الفصل للوصل، المدرج في النقل"، وقال في مدحه: "فشَفَى وكفَى "، وسماه الحافظ ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" ص 80، في النوع نفسه: "فصل الفصل، لما أُدرِجَ في النقل"، وقال: "وهو كتاب حافل مفيد جدا ". انتهى. وقد وقفت في سنة 1404 على نسخة نفيسة من هذا الكتاب، بالاسم الذي قاله الحافظ ابن الصلاح: "الفصل للوصل، المدرج في النقل "، في مكتبة طوبقبو في إصطنبول، برقم (612. a) في مكتبة أحمد الثالث، في مجلد كبير الحجم، يقع في 243 ورقة، وهي نسخة جميلة الخط، واضحة الصحة والضبط، وعليها آثار القراءة والمقابلة والمطالعة من العلماء الكبار، ومنهم الحافظ ابن حجر، وجاء في وجه النسخة من أعلى يسار الصفحة: "أنهاه مطالعة، ونقل منه نسخة مرتبة مُختصِرُه الفقير إلى عون ربه أحمد بن علي بن حجر الشافعي –عفا الله تعالى عنه–". انتهى. فهي النسخة التي اختصر منها الحافظ ابن حجر هذا الكتاب، قال السيوطي في "تدريب الراوي" ص 178 بعد ذكر كتاب الخطيب: "على ما فيه من إعواز، وقد لخَّصه شيخ الإسلام – ابن حجر – وزاد عليه قدره مرتين وأكثر، ففي كتاب سمَّاه: "تقريب المنهج بترتيب المدرج". انتهى. وجاء في آخر النسخة: "وافق الفراغ من نسخه صبيحة يوم الإثنين، ثامن ذي الحجة سنة ست وسبعين وست مائة، على يد الفقير إلى الله أحمد بن محمد بن عمر الكردي –عفا الله عنه–... " . وبعدها: "قوبل على نسخة شيخنا شمس الدين –رحمه الله– مخرجه، التي بخط يده، ووافق الفراغ يوم الإثنين ثاني وعشرين ذي الحجة من سنة ست وسبعين وست مائة "، وعلى النسخة تعليقات بخط بعض الحفاظ والعلماء من قرائها، وفيها إفادات تتعلق بموضوع الكتاب، فهي نسخة من نفائس الأعلاق، يسَّر الله لها بعض المتقنين لخدمتها ونشرها للعلماء.

٦ – هذا العنوان ساقط من "ب"، وهو معدود في (الاقتراح) بلفظ (العشرون في التمييز بين ألفاظ الأداء في المصطلح).

٧ – لفظ: (لما سمع) ساقط من "ب".

وأَمَّا (أَخبرنَا) فَصادقَةٌ علَى ما سُمعَ منْ لَفْظ الشَّيْخ، أَو قَرأَه هو، أَو قَرأَه آخر علَى الشَّيخ وهو يسمع، فلَفْظُ (الإِخْبار) أَعمُّ من (التَّحديث)، و(أَخبرني) للْمُفْرد، وسوَّى الْمُحقِّقُونَ كمالك والْبُخاريِّ بيْن (حدَّثنا) و(أَخبرنَا) و(سمعْتُ) [٢] والأَمْرُ في ذلك واسعٌ.

فَأَمَّا (أَنبأَنَا) و (أَنَا) [٣] فكَذلكَ، لكنَّها غلَبتْ في عُرْف الْمُتأَخِّرين علَى الإِجازَة، وقَوْله تعالَى ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَـٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [٤] [٥] دالٌّ علَى التَّساوي، فالْحَديثُ والْخبر والنَّبأُ مترادفَاتٌ.

وأَمَّا الْمغَاربَةُ [٦] فيُطْلقُونَ (أَخبرنَا)، علَى ما هُوَ إجازَةٌ، حتَّى إنَّ بعْضَهُمْ يُطْلقُ في الإِجازَة (حدَّثنَا)! وهَذَا تدْليسٌ، ومنْ النَّاس منْ عدَّ (قَالَ لَنَا) إجازَةً ومناولَةً.

ومنْ التَّدْليس أَنْ يقُولَ الْمُحدِّثُ عنْ الشَّيْخ الَّذي سمعَهُ، في أَماكنَ لَمْ يسمعْهَا قُرئَ علَى فُلَان أَخْبرَكَ فُلَانٌ، فَربَّما فَعلَ ذلكَ الدَّارقُطْنيُّ يقُولُ قُرئَ علَى أَبي الْقَاسم الْبَغويِّ أَخْبرَكَ فُلَانٌ [٧].

وقَالَ أَبُو نُعيْمٍ قُرئَ علَى عَبْد اللَّه بْن جعْفَر بْن فَارسٍ [٨] حدَّثَنَا هَارونُ بْن سلَيْمانَ.

---

١ – هكذا في "ب"، وجاء في "د": (فيما يقرؤه)، وهذا لفظ (الاقتراح).

٢ – لفظ: و(سمعت) . من "ب" وليس في "د".

٣ – لفظ (أنا) اختصار للفظ (أخبرنا).

٤ – سورة التحريم آية : 3.

٥ – من سورة التحريم، الآية 3.

٦ – عبارة (الاقتراح): وأما العبارة عن الإجازة، فمن الناس من يطلق فيها: أخبرنا، وهم قوم من المغاربة، وهي أدق.

٧ – قال المؤلف الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" 3: 991 و 994، في ترجمة الدارقطني (علي بن عمر الدارقطني البغدادي) : "سمع البغوي ...، قال ابن طاهر: للدارقطني مذهب خفي في التدليس، يقول فيما لم يسمعه من البغوي: قرئ على أبي القاسم البغوي: حدثكم فلان، فيوهم أنه سمع منه، لكن لا يقول: وأنا أسمع ". انتهى بزيادة قوله: (فيوهم ...) من كتاب "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" للحافظ ابن حجر.

٨ – يعني: أن أبا نعيم يفعل هذا فيما لم يسمعه من شيخه ابن فارس الأصبهاني، تدليسا، ووقع في "ب": (على أبي عبد الله بن جعفر ...)، وهو تحريف.

ومن ذلك (أخبرنا فلانٌ من كتابه)، ورأيت ابن مسيَّب يفعله [1] وهذا لا ينبغي فإنَّه تدليسٌ، والصَّواب قولك [2] في كتابه.

ومن التَّدليس أن يكون قد حضر طفلاً [3] على شيخٍ وهو ابن سنتين أو ثلاث، فيقول أنبأنا فلانٌ، ولم يقل وأنا حاضرٌ، فهذا الحضور العري عن إذن المسمع [4] لا يفيد اتِّصالاً، بل هو دون الإجازة، فإنَّ الإجازة نوع اتِّصال عند أئمَّة [5].

وحضور ابن عام [6] أو عامين إذا لم يقترن بإجازة كلا شيء، إلا أن يكون حضوره [7] على شيخ حافظ أو محدِّث وهو لا يفهم ما يحدِّثه، فيكون إقراره بكتابة اسم الطِّفل بمنزلة الإذن منه له في الرِّواية [8].

ومن صور الأداء حدَّثنا حجَّاج بن محمَّد [9] قال قال [10] ابن جريج، فصيغة (قال) لا تدلُّ على اتِّصال [1].

---

١ – لعله يعني به الحافظ محمد بن المسيب الأرغياني النيسابوري، المولود سنة 223، والمتوفي سنة 315، وقد ترجم له المؤلف في "تذكرة الحفاظ " 3: 789 – 791، وفي "سير أعلام النبلاء" 14: 422 – 426، وحلاه فيهما بالأوصاف التالية: "الأرغياني: الحافظ البارع الجوَّال الإمام، الزاهد القدوة شيخ الإسلام، أبو عبيد الله محمد بن المسيب بن إسحاق النيسابوري، ثم الأرغياني الإسفنجي "، ثم أسهب في ترجمته. ولم يشر فيها إلى شيء من شأن التدليس عنده.

٢ – في "ب": (والصواب قوله).

٣ – في "ب": (طفل)، أي بالرفع، وفي "د": (حضر جزءا)، وهو تحريف عن: طفلا.

٤ – في "ب": (المستمع)، وهو تحريف.

٥ – لفظ: (عند أئمة) ساقط من "ب".

٦ – سقط لفظ: (ابن) من "د".

٧ – يعني حضور الصغير من هو، لا حضور صغير ابن عام أو عامين.

٨ – هنا بحاشية "ب" مكتوب كما يلي: (لا يخلو من شيء أو سقوط).

٩ – هو أبو محمد حجاج بن محمد المصيصي الأعور، ترمذي الأصل، سكن بغداد ثم تحول إلى المصيصة، روى عن ابن جريج وطبقته، وروى عنه الإمام أحمد وطبقته، قال الإمام أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف، كان صحيح الأخذ، ورفع أمره جدا، وقال مرة: كان يقول: حدثنا ابن جريج، وإنما قرأ على ابن جريج، ثم ترك ذلك، فكان يقول: قال ابن جريج، سمع التفسير من ابن جريج إملاءً، وقرأ عليه بقية الكتب، مات سنة 206 في بغداد –رحمه الله تعالى–.

١٠ – لفظ: (قال) الثانية ساقط من "ب".

١ – أي ذات الصيغة للفظ (قال)، لكنها في كلام حجاج بن محمد تفيد الاتصال إذا استعملها فيما قرأه على شيخه ابن جريج، كما تقدم في التعليقة برقم 7، إذ القراءة على الشيخ من أعلى درجات الاتصال، إلا إذا أراد بلفظ (قال) التدليس.

فَإِنْ كَانَ [1] لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ رُؤْيَةٍ، فَقَوْلُهُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ محمولٌ عَلَى الْإِرْسَالِ، كَمحمود بن الرَّبِيعِ، وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ، وَمروان [2].

وَكَذَلِكَ (قَالَ) من التَّابِعِيِّ الْمَعْرُوفِ بِلِقَاءِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ، كَقَوْلِ عُرْوَةَ قَالَتْ عَائِشَةُ، وَكَقَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَحُكْمُهُ الِاتِّصَالُ.

وَأَرْفَعُ من لَفْظَةِ (قَالَ) لَفْظَةُ (عَنْ)، وَأَرْفَعُ من (عَنْ) (أَخْبَرَنَا)، و(ذَكَرَ لَنَا)، و (أَنْبَأَنَا)، وَأَرْفَعُ من ذَلِكَ (حَدَّثَنَا)، و(سَمِعْتُ).

وَأَمَّا فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَـ (أَنْبَأَنَا)، و(عَنْ)، و(كَتَبَ إِلَيْنَا) وَاحِدٌ.

## 22 – الْمَقْلُوب

هُوَ مَا رِوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادٍ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَيَنْقَلِبُ عَلَيْهِ وَيَنُطُّ من إِسْنَادِ حَدِيثٍ إِلَى مَتْنِ آخَرَ بَعْدَهُ، أَوْ أَنْ يَنْقَلِبَ عَلَيْهِ اسْمُ رَاوٍ مِثْلِ (مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ) بِـ (كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ)، وَ(سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ) بِـ (سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ).

فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ خَطَأً فَقَرِيبٌ [3] وَمَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَرَكَّبَ مَتْنًا عَلَى إِسْنَادٍ لَيْسَ لَهُ، فَهُوَ سَارِقُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّهِ فُلَانٌ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ [4] وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَسْرِقَ حَدِيثًا مَا سَمِعَهُ، فَيَدَّعِي سَمَاعَهُ من رَجُلٍ.

---

١ – لفظ: (كان) ساقط من "ب".

٢ – هو أبو عبد الملك مروان بن ذالحكم بن أبي العاص الأموي المدني، ولد بعد الهجرة بسنتين وقيل بأربع، وروى عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، ولا يصح له منه السماع، وولِيَ الخلافة سنة 64، ومات في سنة 65.

٣ – وقعت العبارة في "د" و "ب": (فمن يعد ذلك خطأً فقريب)، وصوبتها كما ترى.

٤ – هنا في "ب" فوق هذه الكلمة، ما يلي: (أن يتقطن ويجد الصواب).

وإنْ سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتنٍ لم يثبت سنده، فهو أخفُّ جرما ممَّن سرق حديثا لم يصحَّ متنه، وركَّب له إسنادا صحيحا، فإنَّ هذا نوعٌ من الوضع والافتراء، فإنْ كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثما وقد تبوَّأ بيتا في جهنَّم.

وأمَّا سرقة السَّماع وادِّعاء ما لم يسمع من الكُتب والأجزاء، فهذا كذبٌ مجرَّد، ليس من الكذب على الرَّسول ﷺ بل من الكذب على الشُّيوخ، ولن يفلح من تعاناه [1] وقل من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله السِّتر والعفو.

## مسائل

### فصل

لا تُشترطُ العدالةُ حالةَ التَّحمُّل، بل حالةَ الأداء فيصحُّ سماعُه كافرًا وفاجرًا وصبيًّا، فقد روى جبير بن مطعم رضي الله عنه أنَّه سمع النَّبيَّ ﷺ يقرأ في المغرب بـ (الطُّور) [2] فسمع ذلك حال شركه، ورواه مؤمنا.

واصطلح المحدِّثون على جعلهم سماع ابن خمس سنين سماعًا، وما دونها حضورا، واستأنسوا بأنَّ محمودا (عقل مجَّة) [3] ولا دليل فيه والمعتبر فيه إنَّما هو أهليَّة الفهم والتَّمييز.

---

١ – يعني: فعله وصنعه وتعاطاه، وهو معنى مولَّد، كما سبق التنبيه إليه في ص (47).

٢ – رواه البخاري في أربع مواضع من صحيحه، في كتاب الأذان في (باب الجهر بالمغرب) 2: 247، وفي كتاب الجهاد في (باب فداء المشركين) 6: 168، وفي كتاب المغازي بعد (باب شهود الملائكة بدرا) 7: 323، وفي كتاب التفسير في (تفسير سورة والطور) 8: 603، ولفظه في كتاب المغازي "سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم– يقرأ في المغرب بالطور، وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي " ، ورواه مسلم في كتاب الصلاة في (باب القراءة في الصبح) 4: 180، ومالك في "الموطأ" في (باب القراءة في المغرب والعشاء) 1: 99، وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

٣ – أي: محمود بن الربيع الأنصاري، الصحابي الجليل، الذي كان عمره عند وفاة النبي –صلى الله عليه وسلم– خمس سنين، والمَجَّة: هي زَرْقُ الماء من الفم بقوة، ويشير المؤلف بهذا إلى حديث محمود بن الربيع –رضي الله عنه–، الذي رواه الشيخان في "صحيحيهما" البخاري في ستة مواضع، أولها في كتاب العلم، في (باب متى يصح سماع الصغير) 1: 171، ومسلم في كتاب المساجد، في (باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر) 5: 161، ولفظهما متقارب، وهذا لفظ البخاري: "عَقَلت من النبي –صلى الله عليه وسلم– مجَّة مجَّها في وجهي، وأن ابن خمس سنين، من دلوٍ – في دارنا – ". انتهى. واستدل بعض العلماء بهذا الحديث، على صحة سماع الحديث من ابن خمس سنين، والحق – كما قاله المؤلف هنا – لا دليل فيه، وذلك أن هناك فرقا بيِّنا بين

بالْمعنى إِلَى صَاحب الْكتاب أَو الْجُزْء، وَكره بعضهم أَن يزِيد فِي أَلْقَاب الرُّوَاة فِي ذَلِك، وَأَن يزِيد تَارِيخ سَمَاعهم، وبقراءة من سمعوا؛ لأَنه قدر زَائِد[1] على الْمعنى.

وَلَا يسوغ إِذا وصلت إِلَى الْكتاب أَو الْجُزْء، أَن تتصرف فِي تغيير أَسَانِيده ومتونه؛ ولهذا قَالَ شيخنا ابْن وهب ينبغي أَن ينظر فِيهِ هَل يجب؟ أَو هُوَ مستحسن؟ وقوى بعضهم الْوُجُوب مَعَ تجويزهم الرِّوَايَة بالْمعنى، وقالوا مَا لَهُ أَن يغير التَّصْنِيف، وهذا كَلَام فِيهِ ضعف.

تسمح بعضهم أَن يَقُول سمعت فُلَانا، فِيمَا قَرَأَهُ عَلَيْهِ، أَو يقْرَؤُهُ عَلَيْهِ الْغَيْر، وهذا خلاف الاصطلاح أَو من بَاب الرِّوَايَة بالْمعنى، ومنه قَول الْمؤرخين سمع فُلَانا وفُلانا[2].

3 – مسألة إِذا أَفْرد حَدِيثا من مثل نُسْخَة همام[3]. أَو نُسْخَة أَبِي مسهر[4] فَإِن حَافظ على الْعبارَة جَازَ وفاقا، كَمَا يَقُول مسلم.

النَّدم توبة[5] أَخْبرنَا بِهِ فُلَان عَن فُلَان[6].

---

عقل الطفل الصغير (المجة)، وبين ضبطه (سماع الحديث)، فالطفل يعقل (المجة)؛ لأنها فعل بسيط مشهود للعين، ملامس محسوس بالحاسة الجسمية، أما ضبطه (سماع الحديث)، فهو عملية عقلية، مركبة من ألفاظ ومعان ذات نسق معين، لا يستوعبها ذهن الطفل، ولا يضبطها ويعقلها مثل استيعابه وعقله: (المجة)، فلا يصح تنزيل ذلك الفعل المحسوس البسيط، منزلة السماع المركب، فالاستدلال بحديث محمود بن الربيع –رضي الله عنه–، لا ينهض دليلا على صحة سماع ابن أربع سنين أو خمس سنين، كتبت هذا بحثا من عندي، ثم رأيت –والحمد لله تعالى– ما يؤيده في كلام الحافظ السخاوي، في كتابه "فتح المغيث " 1: 387، فرحمات الله على علمائنا السابقين، ما تركوا لمن بعدهم فكرا ولا ذكرا.

١ – هنا عند لفظ: (زائد) تنتهي نسخة "ب".

٢ – يعني: قرأ عليهما، لا أنه سمع منهما، كما هو مقتضى لفظ : سمع.

٣ – أي: همَّام بن مُنَبِّه الصنعاني اليماني، التابعي الجليل، مات سنة 132، مترجم له في "تهذيب التهذيب" 11: 67، ونسخته عن أبي هريرة –رضي الله عنه– تبلغ 142 حديث، ساقها الإمام أحمد في "المسند" 2: 312 – 367، وروى منها الإمام البخاري والإمام مسلم جملة في "صحيحهما "، وقد اعتنى بها إخراجا وطبعا وتحقيقا الصديق المفضال العلامة الدكتور محمد حميدالله الحيدرآبادي –جزاه الله عن العلم والسنة خير الجزاء–، واعتنى بها من بعده شيخنا العلامة المحقق أحمد شاكر –رحمه الله تعالى، وجزاه الله عن السنة خيرا كثيرا وإحسانا–، فانظر الجزء السادس عشر من "المسند للإمام أحمد" بتحقيقه وتعليقه ومقدمته أيضا.

٤ – هو أبو مسهر الدمشقي (عبد الأعلى بن مسهر)، روى عنه أحمد والبخاري وكبار هذه الطبقة، مات سنة 218 في بغداد مسجونا بسبب إبائه القول بخلق القرآن –رحمه الله تعالى–، مترجم له في "تهذيب التهذيب" 6: 98.

٥ – ابن ماجه : الزهد (4252) وأحمد (376/1، 423/1، 433/1).

٦ – جاء هذا الحديث عن ابن مسعود –رضي الله عنه– مرفوعا، في "مسند الإمام أحمد" 1: 376، و"سنن ابن ماجه في كتاب الزهد، في (باب ذكر التوبة) 2: 1420، و"مستدرك الحاكم " 4: 243. وقال الحافظ الذهبي في "تلخيص المستدرك ": "حديث صحيح".

5- مسألة إذا ساق حديثا بإسناد، ثم أتبعه بإسناد آخر وقال مثله، فهذا يجوز للحافظ المميز للألفاظ، فإن اختلف اللفظ قال نحوه، أو قال بمعناه، أو بنحو منه.

6- مسألة إذا قال حدثنا فلان مذاكرة، دل على وهن ما، إذ المذاكرة يتسمح فيها ومن التساهل السماع من غير مقابلة، فإن كان كثير الغلط لم يجز، وإن جوزنا ذلك فيصح فيما صح من الغلط، دون المغلوط، وإن ندر الغلط فمحتمل، لكن لا يجوز له فيما بعد أن يحدث من أصل شيخه.

## 23- آداب المحدث

تصحيح النية من طالب العلم متعين، فمن طلب الحديث للمكاثرة أو المفاخرة، أو ليروي، أو ليتناول الوظائف، أو ليثنى عليه وعلى معرفته، فقد خسر، وإن طلبه لله، وللعمل به، وللقربة بكثرة الصلاة على نبيه ﷺ ولنفع الناس، فقد فاز، وإن كانت النية ممزوجة بالأمرين فالحكم للغالب.

وإن كان طلبه لفرط المحبة فيه، مع قطع النظر عن الأجر وعن بني آدم، فهذا كثيرا ما يعتري[1] طلبة العلوم، فلعل النية أن يرزقها الله بعد، وأيضا فمن طلب العلم للآخرة كساه العلم خشية لله[2] واستكان وتواضع، ومن طلبه للدنيا تكبر به وتكثر وتجبر، وازدرى بالمسلمين العامة، وكان عاقبة أمره إلى سفال وحقارة.

فليحتسب المحدث بحديثه، رجاء الدخول في قوله ﷺ «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها إلى من لم يسمعها»[3][4].

---

١ - وقع في الأصل الذي هو "د": (فهذا كثير ما يعتري). وهو خطأ.

٢ - وقع في الأصل: ( كسره العلم وخشع لله)، وهو تحريف، وصوّبته كما ترى.

٣ - الترمذي : العلم (2656) وأبو داود : العلم (3660) وابن ماجه : المقدمة (230).

٤ - رواه بهذا اللفظ الدارمي في مقدمة "سننه" 1: 65، في (باب الاقتداء بالعلماء)، من حديث جبير بن مطعم مرفوعا، ورواه بنحوه ابن ماجه في مقدمة "سنن" 1: 85، في (باب من بلّغ علما)، وفي كتاب المناسك 2: 1015، في (باب الخطبة يوم النحر)، وقد روى هذا الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أربعة وعشرون صحابيا، منهم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأنس بن مالك، وغيرهم.

وَلْيَبْذُلْ نَفْسَهُ لِلطَّلَبَةِ الْأَخْيَارِ، لَا سيَّما إِذَا تفرَّد، وَلْيَمتنِعْ مَعَ الْهَرِمِ وتغيُّرِ الذِّهْنِ [1] وَلْيَعْهَدْ إِلَى أَهْلِه وَإِخْوانَه حالَ صحَّته أَنَّكُم متى رأَيتموني تغيَّرت، فامنعوني من الرِّواية.

فَمَن تغيَّر بسوءِ حفْظٍ ولَهُ أَحاديثُ معْدودةٌ، قَدْ أَتْقَن روايتَها [2] فَلَا بأْسَ بتحديثِه بها زمنَ تغيُّرِه.

وَلَا بأْسَ بأَنْ يُجيزَ مرويَّاته حالَ تغيُّرِه، فَإِنَّ أُصولَهُ مضْبوطَةٌ ما تغيَّرتْ، وهو فَقَدْ وعَى ما أَجاز فَإِنْ اخْتَلَطَ وخرَّفَ امتنع من أَخْذِ الْإِجازة منْه.

وَمِنَ الْأَدَبِ أَنْ لَا يحدِّثَ مع وجودِ من هو أَوْلَى منْه لسنِّه وإِتْقانه [3] وأَنْ لَا يحدِّثَ بشيءٍ يرويه غيرُه أَعْلَى منْه، وأَنْ لَا يغشَّ الْمبتدئين، بَلْ يدُلُّهُم عَلَى الْمُهِمِّ، فَالدِّين النَّصيحَةُ

فَإِنْ دلَّهُمْ عَلَى معمَّرٍ عاميٍّ، وعَلِمَ قُصورَهُمْ في إِقامَةِ مرويات الْعَامِّيِّ، نصحهم ودلَّهُمْ عَلَى عارفٍ يسمعون بقراءته، أَو حضَر مع الْعامي وروى بنزول، جمعا بين الْفوائد.

وروِي أَنَّ مالكًا –رحمه اللهُ– كَانَ يغتسل للتَّحديث، ويتبخَّر، ويتطيَّب ويلْبس ثيابه الْحسنة، ويلْزم الْوقَار والسَّكينة، ويزبر من يرفَعَ صوتَه [4] ويرتِّل الْحديث.

وَقَدْ تسمَّح النَّاسُ في هذه الْأَعْصارِ بِالْإِسْراعِ الْمذْمومِ، الَّذي يخْفَى معه بعْضُ الْأَلْفاظ، والسَّماعُ هكَذَا لَا ميزةَ لَه عَلَى الْإِجازة، بَلِ الْإِجازة صدقٌ، وقَولُك سمعتُ أَو قرأْتُ هذَا الْجزءَ كلَّه – مع التَّمتمة ودمجِ بعضِ الْكَلمات – كَذِبٌ

وَقَدْ قَالَ النَّسائيُّ في عدَّة أَماكن من "صحيحه" [1] وذَكَر كَلمةً معْناها كَذَا وكَذَا.

---

١ – أي: وليمتنع من التحديث وليقف عنه، خشية التخليط فيه بسبب الهرم أو الخرف.

٢ – رسم في الأصل هكذا: (قد أدمن في دربتها).

٣ – هكذا في (الاقتراح): (لسِنِّه)، وجاء في الأصل: (لدينه). وأرجّح أنها محرفة عن (لسنه) فلذا أثبتها.

٤ – أي: ينهاه ويزجره.

وَكَانَ الْحُفَّاظُ يعْقدُونَ مجَالس للْإِمْلَاء، وهَذَا قَدْ عدم الْيَوْم، والسَّماع بالْإِمْلَاء يكُونُ محققًا ببيان الْأَلْفَاظ للْمسمع والسَّامع.

ولْيجْتَنب رِوَايَة الْمُشْكلَات، ممَّا لَا تحْملُهُ قُلُوب الْعَامَّة، فَإِنْ روى ذَلِك فَلْيكُن فِي مجَالس خاصَّة.

ويحرم عَلَيْهِ رِوَايَة الْمَوْضُوع، ورِوَايَة الْمَطْرُوح، إِلَّا أَنْ يبينه للنَّاس ليحذروه.

## الثِّقَةُ [٢]

تُشْتَرطُ الْعَدَالَةُ فِي الرَّاوِي كَالشَّاهد، ويمتاز الثِّقَةُ بالضَّبْط والْإِتْقَان، فَإِنْ انْضَافَ إِلَى ذَلِك الْمعرفَةُ والْإِكْثَار، فَهُوَ حافظٌ [٣].

## طَبَقَاتُ الْحُفَّاظ

والْحفاظُ طَبَقَاتٌ [٤] [٥].

2- وفِي التَّابعين كَابْنِ الْمُسَيَّب [٦].

---

١ – يقصد: من "سننه "، وتسميتها بالصحيح تساهل معروف وقع ممن قبل المؤلف.

٢ – "الثقة من جَمَع الوصفين: العدالة، وتمام الضبط، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان، قيل فيه: صدوق، أو: لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه: ثقة إلا مع الإرداف بما يزيل اللبس ". انتهى من "النكت الوفية" للحافظ البقاعي في أول (معرفة من تُقْبَل روايته ومن تُرَدُّ) في الورقة 193 من المخطوط.

٣ – قال الحافظ ابن حجر في "نكته على ابن الصلاح " ص 21 من نسختي المخطوطة: "للحافظ في عُرْف المحدثين شروط، إذا اجتمعت في الراوي سمَّوْه حافظا، وهو: الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف! والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون، فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا ". انتهى.

٤ – بلغ عدد الطبقات التي ذكرها المؤلف هنا 24 طبقة، بدأ فيها بطبقة الصحابة، وانتهى بطبقة شيوخه، وبلغها في كتابه "المعين في طبقات المحدثين " 28 طبقة، بدءا بالصحابة، وانتهاء بطبقة شيوخه، وبلغ عدد من ذكرهم الذهبي في كتابه: "المعين " 2424، ومن ذكرهم في جزئه: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " 715، وبلغ عدد من ذكرهم السخاوي في جزئه: "المتكلمون في الرجال" 210، وهؤلاء الذين ذكرهم السخاوي ترجمتُ لكل واحد منهم ترجمة موجزة مؤدية هناك، وقد حقَّقْتُ هاتين الرسالتين الأخيرتين –بفضل الله تعالى وعونه– مع رسالتين للتاج السبكي: "قاعدة في الجرح والتعديل" و "قاعدة في المؤرخين"، وطبعت جميعها في سنة 1401 في بيروت ثم في القاهرة، بعنوان: (أربع رسائل في علوم الحديث)، فعليك بها ففيها الفوائد الجمة.

٥ – هو أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، اسمه عبد الرحمن، على أقوال كثيرة فيه، مات سنة 57 أو بعدها، وهو ابن 78 سنة.

٦ – هو أبو محمد سعيد بن المسيب، التابعي المدني، ولد سنة 13، ومات سنة 94.

3- وفي صغارهم كالزُّهريِّ [1].

4- وفيه أتباعهم كسفيان [2] وشعبة [3] ومالك [4].

ثمَّ ابن المبارك [5] ويحيى بن سعيد [6] ووكيع [7] وابن مهديٍّ [8].

6- ثمَّ كأصحاب هؤلاء، كابن المدينيِّ [9] وابن معين [10] وأحمد [11] وإسحاق [12] وخلق.

7- ثمَّ البخاريِّ [13] وأبي زرعة [14] وأبي حاتم [15] وأبي داود [16] ومسلم [17].

8- ثمَّ النسائيِّ [18] وموسى بن هارون [19] وصالح جزرة [20] وابن خزيمة [21].

---

١ – هو أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري، المدني، الفقيه الحافظ، ولد سنة 50 أو بعدها، ومات سنة 125 أو قبلها بسنة أو سنتين.

٢ – هو أبو عبد الله، سفيان بن سعيد الثوري، الكوفي، ولد سنة 97، ومات سنة 161.

٣ – هو أبو بِسْطام، شعبة بن الحجاج العَتَكي الواسطي، ثم البصري، ولد سنة 82، ومات سنة 160.

٤ – هو أبو عبد الله، مالك بن أنس الأصبحي، المدني ولادة ووفاة، الإمام المتبوع، ولد سنة 93، ومات سنة 179.

٥ – هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك المَرْوَزِي، ولد سنة 118، ومات سنة 181.

٦ – هو أبو سعيد، يحيى بن سعيد القطان البصري، ولد سنة 120، ومات سنة 198.

٧ – هو أبو سفيان، وكيع بن الجراح الرؤاسي، الكوفي، ولد سنة 129، ومات سنة 197.

٨ – هو أبو سعيد، عبد الرحمن بن مهدي، البصري، اللؤلؤي، ولد سنة 135، ومات سنة 198.

٩ – هو أبو الحسن، علي بن عبد الله، المديني البصري، ولد سنة 161، ومات سنة 234.

١٠ – هو أبو زكريا، يحيى بن معين البغدادي، ولد سنة 158، ومات بالمدينة المنورة حاجا سنة 233.

١١ – هو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، الإمام المتبوع، ولد سنة 164، ومات سنة 241.

١٢ – هو أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم المروزي، ثم النيسابوري، يعرف بابن راهويه، ولد سنة 161، وملت سنة 238.

١٣ – هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، ولد سنة 149، ومات سنة 256.

١٤ – هو أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم، الرازي، ولد سنة 200، ومات سنة 264.

١٥ – هو أبو حاتم، محمد بن إدريس الرازي، ولد سنة 195، ومات سنة 277.

١٦ – هو أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ولد سنة 202، ومات بالبصرة سنة 275.

١٧ – هو أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ولد سنة 204، ومات سنة 261.

١٨ – هو أبو عبد الرحمن، أحمد بن علي بن شُعَيب، النسائي، ولد سنة 251، ومات سنة 303.

١٩ – هو أبو عمران، موسى بن هارون الحمَّال البغدادي البزَّاز، ولد سنة 214، ومات سنة 294.

٢٠ – هو أبو علي، صالح بن محمد البغدادي، نزيل بُخَارى، ولد بالكوفة سنة 205، ومات في بخارى سنة 293، و (جزرة) لقب له يضاف إلى اسمه .

٢١ – هو أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة، النيسابوري، ولد سنة 223، ومات سنة 311.

9- ثُمَّ ابنِ الشَّرقيِّ [1] وممَّن يوصفُ بالْحفْظ والْإتْقَان جماعةٌ من الصَّحابة والتَّابعين [2].

ثُمَّ عبيد الله بن عمر [3] وابن عوْنٍ [4] ومسعر [5].

11- ثُمَّ زائدةُ [6] واللَّيث [7] وحمَّاد بن زيد [8].

12- ثُمَّ يزيد بن هارون [9] وأَبو أُسامة [10] وابن وهبٍ [11].

ثُمَّ أَبو خيثمة [12] وأَبو بكْرِ بن أَبي شيبة [13] وابن نميرٍ [14] وأَحمد بن صالحٍ [15].

14- ثُمَّ عبَّاس الدُّوريُّ [16] وابن واره [17] والتِّرمذيُّ [18] وأَحمد بن أَبي خيثمة [19] وعبد الله بن أَحمد [3].

---

١ – هو أبو حامد، أحمد بن محمد بن الشرقي النيسابوري، تلميذ مسلم، ولد سنة 240، ومات سنة 325، ووقع في الأصل هنا (ثم الشرقي)، وصوابه: (ابن الشرقي) كما أثبته.

٢ – هكذا جاءت هذه العبارة هنا، في طبقة (ابن الشرقي)، وهي هنا: الطبقة التاسع. وابن الشرقي جاء في "تذكرة الحفاظ" 3: 821 في الطبقة الحادية عشرة، بحسب ترتيب الطبقات هناك، وليس في هذا شيء من التوقف، إنما التوقف في فهم إيراد المؤلف هنا بعد هذا طبقة (عبيد الله بن عمر. ..)، ثم طبقة (زائدة. ..)، ثم طبقة (يزيد بن هارون...)، وهي طبقات متقدمة في الولادة والوفاة على عدد من الطبقات التي قبلها: طبقة (النسائي...)، وطبقة (البخاري...)، وطبقة (ابن المديني...) فهل رجع المؤلف بالذكر إلى الطبقة الخامسة والسادسة ؟ تأمل.

٣ – هو أبو عثمان، عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب العدوي المدني، مات سنة 147.

٤ – هو أبو عون، عبد الله بن عون بن أَرْطَبان، البصري، ولد سنة 66، ومات سنة 151.

٥ – هو أبو سَلَمة، مسعر بن كدام، الهلالي الكوفي الرواسي؛ لكبر رأسه، مات سنة 155.

٦ – هو أبو الصَّلْت، زائدة بن قُدامة الثقفي الكوفي، مات سنة 161 وقد شاخ.

٧ – هو الحارث، الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري، ولد سنة 94 ومات سنة 175.

٨ – هو أبو إسماعيل، حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري، ولد سنة 98، ومات سنة 179.

٩ – هو أبو خالد، يزيد بن هارون الواسطي، ولد سنة 118، ومات سنة 206.

١٠ – هو أبو أسامة، حماد بن أسامة الكوفي، ولد سنة 121، ومات سنة 201، وجاء هنا (أبو أسامة) وما بعده بالرفع فأبقيته كذلك، ورفعت الاسم الذي قبله.

١١ – هو أبو محمد، عبد الله بن وهب، المصري، ولد سنة 125، ومات سنة 197، ووقع في "خلاصة الخزرجي " تحريف في (المصري) إلى (البصري)، فاعرفه.

١٢ – هو أبو خيثمة، زهير بن حرب النسائي البغدادي، ولد سنة 160، ومات سنة 234.

١٣ – هو أبو بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، الكوفي، ولد سنة 159، ومات سنة 235.

١٤ – هو أبو عبد الرحمن، محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي الكوفي، مات سنة 234.

١٥ – هو أبو جعفر، أحمد بن صالح الطبري الأصل، ثم المصري، ولد بمصر سنة 170، ومات فيها سنة 248.

١٦ – هو أبو الفضل، عباس بن محمد بن حاتم، الدوري البغدادي، صاحب يحيى بن معين، ولد سنة 185، ومات سنة 271.

١٧ – هو أبو عبد الله، محمد بن مسلم بن عثمان بن واره الرازي، مات سنة 270.

١٨ – هو أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، ولد سنة 209، ومات سنة 279.

١٩ – هو أبو بكر، أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، ثم البغدادي، ولد سنة 185، ومات سنة 279.

ثُمَّ ابْنُ صَاعِد [٢] وَابْنُ زِيَاد النَّيسابُوريُّ [٣] وابن جوصا [٤] وَابْنِ الْأَخْرَم [٥].

16- ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ [٦] وابن عَدِيٍّ [٧] وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِم [٨].

ثُمَّ ابْنِ مَنْدَهْ [٩] ونحوه.

18- ثُمَّ الْبَرْقَانِيُّ [١٠] وَأَبُو حَازِمٍ الْعَبْدَوِيُّ [١١].

19- ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ [١٢] وابن عَبْدَ الْبَرِّ [١٣].

20- ثُمَّ الحميديُّ [١٤] وابن طَاهِر [١٥].

21- ثُمَّ السِّلَفِيُّ [١٦] وابن السَّمْعَانِيِّ [١].

---

١ - هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، ولد سنة 213، ومات سنة 290.

٢ - هو أبو محمد، يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب الهاشمي البغدادي، ولد سنة 228، ومات سنة 318.

٣ - هو أبو بكر، عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري الشافعي، ولد سنة 238، ومات سنة 324.

٤ - هو أبو الحسن، أحمد بن عُمَير بن يوسف بن جوصا الدمشقي، ولد في حدود 235، ومات سنة 320.

٥ - هو أبو جعفر، محمد بن العباس بن أيوب الأصبهاني، ويعرف بابن الأخرم، مات سنة 310.

٦ - هو أبو بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن عباس الإسماعيلي، الجرجاني، ولد سنة 277، ومات سنة 371.

٧ - هو أبو أحمد، عبد الله بن عدي، ويعرف أيضا بابن القَطَّان الجرجاني، ولد سنة 277، ومات سنة 365.

٨ - هو أبو أحمد، محمد بن محمد بن أحمد الحاكم النيسابوري الكرابيسي، ولد سنة 285، ومات سنة 378، وهو المشهور بوصف (الحاكم الكبير)، أو (أبو أحمد الحاكم)، مؤلف كتاب "الأسماء والكُنى"، وهو شيخ الحاكم أبي عبد الله النيسابوري، مؤلف "المستدرك على الصحيحين "، فائدة : لقب (الحاكم) عند كل منهما لتوليه القضاء، وليس لما زعمه بعض المتأخرين: لحفظه ألف ألف حديث أو إحاطته بالسنة، فالحاكم الكبير تولَّى قضاء الشام وطوس، والحاكم أبو عبد الله تولى القضاء في نيسابور، قال ابن خَلِّكان في "الوفيات" 1: 485، في ترجمته "وإنما عرف بالحاكم بتقليده القضاء ".

٩ - هو أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، ولد سنة 310، ومات سنة 395.

١٠ - هو أبو بكر، أحمد بن محمد، الخوارزمي البرقاني الشافعي البغدادي، نزيل بغداد، ولد سنة 336، ومات في بغداد سنة 425.

١١ - هو أبو حازم، عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عَبْدُوَيْهَ المسعودي الهذلي العبدوي النيسابوري، ولد نحو سنة 340، ومات سنة 417، ويقال أيضا: (العبدوي) كما بينته تعليقا على جزء "المتكلمون في الرجال" للسخاوي ص 107.

١٢ - هو أبو بكر، أحمد بن الحسيني بن علي، الخسرو جردي البيهقي الشافعي، ولد سنة 384، ومات سنة / 458.

١٣ - هو أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد ين عبد البر النمري الأندلسي القرطبي، ولد سنة 368، ومات سنة 463.

١٤ - هو أبو عبدالله، محمد بن فَتُّوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الحميدي الأندلسي، ثم البغدادي، ولد قبل سنة 420، ومات سنة 488.

١٥ - هو أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، يعرف بابن طاهر المقدسي، ويعرف أيضا بابن القيسراني، ولد سنة 448، ومات سنة 507.

١٦ - هو أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد، الأصبهاني، ثم الإسكندري السلفي، ولد سنة 472 تخمينا، ومات سنة 576، والسلفي بكسر السين هنا، نسبة إلى (سِلَفَة) بكسر السين، لقب جده أحمد، وهو لفظ أعجمي معناه ثلاث شفاه؛ لأنه كان مشقوق الشَّفَة.

ثُمَّ عَبْدُ الْقَادِرِ [٢] وَالْحَازِمِيُّ [٣].

23- ثُمَّ الْحَافِظُ الضِّيَاءُ [٤] وَابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ خَطِيبُ تُونُسَ [٥].

24- ثُمَّ حَفِيدُهُ حَافِظُ وَقْتِهِ أَبُو الْفَتْحِ [٦].

وَمِمَّنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْحُفَّاظِ [٧]. فِي الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَخَلْقٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى الْيَوْمِ [٨].

1- فَمِثْلُ يَحْيَى الْقَطَّانِ، يُقَالُ فِيهِ إِمَامٌ، وَحُجَّةٌ، وَثَبْتٌ، وَجِهْبِذٌ، وَثِقَةٌ ثِقَةٌ.

2- ثُمَّ ثِقَةٌ حَافِظٌ.

وَمَنْ كَانَ بَعْدَهُمْ فَأَيْنَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ [٩] مَا عَلِمْتُهُ، وَقَدْ يُوجَدُ.

ثُمَّ نَنْتَقِلُ إِلَى الْيَقِظِ الثِّقَةِ الْمُتَوَسِّطِ الْمَعْرِفَةِ وَالطَّلَبِ، فَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ ثِقَةٌ، وَهُمْ جُمْهُورُ رِجَالِ "الصَّحِيحَيْنِ" فَتَابِعِيهِمْ، إِذَا انْفَرَدَ بِالْمَتْنِ خُرِّجَ حَدِيثُهُ ذَلِكَ فِي (الصِّحَاحِ).

وَقَدْ يَتَوَقَّفُ كَثِيرٌ مِنَ النُّقَّادِ فِي إِطْلَاقِ (الْغَرَابَةِ) مَعَ (الصِّحَّةِ)، فِي حَدِيثِ أَتْبَاعِ الثِّقَاتِ، وَقَدْ يُوجَدُ بَعْضُ ذَلِكَ فِي (الصِّحَاحِ) دُونَ بَعْضٍ [١].

---

١ - هو أبو سعد وأبو سعيد، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي، ولد سنة 506، ومات سنة 562.

٢ - هو أبو محمد، عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي، ولد سنة 563، ومات سنة 612.

٣ - هو أبو بكر، محمد بن موسى الحازمي الهمذاني، ولد سنة 548، ومات كهلا سنة 584، وهو صاحب "شروط الأئمة الخمسة".

٤ - هو أبو عبد الله بن عبد الواحد بن أحمد السعدي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، ولد سنة 569، ومات سنة 643.

٥ - هو أبو بكر، محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سيد الناس اليعمري، الأندلسي الأشبيلي، خطيب طنجة ثم بِجَايَة ثم تونس، ولد سنة 557، ومات في تونس سنة 659.

٦ - هو أبو الفتح، محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، الأندلسي الأصل، المصري، حفيد الذي قبله، ولد بالقاهرة سنة 671، ومات سنة 734، وهو صاحب "عيون الأثر في فنون المعازي والشمائل والسير".

٧ - وقع في الأصل: (ومن تعدى من الحفاظ...).

٨ - هكذا جاءت عبارة الأصل هنا، وفيها شيء، والله -تعالى- أعلم.

٩ - هكذا وقت العبارة في الأصل: (فأين ما ينفرد به)، ولعل صوابها: فقلَّ ما ينفرد به، والله -تعالى- أعلم.

وَقَدْ يُسَمِّي جَمَاعَةٌ مِنْ الْحُفَّاظ الْحَديثَ الَّذي يَنْفَرِدُ به مثل هُشَيْمٍ، وحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ منْكَرا.

فَإِنْ كَانَ الْمُنْفَرِدُ من طَبَقَة مَشْيَخَة الْأَئمَّة، أَطْلَقُوا النَّكَارَةَ عَلَى.

## فَصْل [إِطْلَاقُ اسْم الثِّقَة]

الثِّقَةُ من وَثَّقَهُ كَثير ولَمْ يُضَعَّفْ، ودُونَهُ من لَمْ يُوَثَّقْ ولَا ضُعِّفَ.

فَإِنْ خُرِّجَ حَديثُ هَذَا في "الصَّحيحَيْن" فَهُوَ مُوَثَّقٌ بذَلكَ، وإِنْ صَحَّحَ لَهُ مثْلُ التِّرْمذيِّ وابْنِ خُزَيْمَةَ فَجيِّدٌ أَيْضا، وإِنْ صَحَّحَ لَهُ كَالدَّارَقُطْنيِّ والْحَاكم، فَأَقَلُّ أَحواله حُسْنُ حديثه

وَقَد اشْتَهَرَ عنْدَ طَوَائفَ من الْمُتَأَخِّرِينَ، إِطْلَاقُ اسْمِ (الثِّقَة) عَلَى من لَمْ يجرح، مع ارْتفَاعِ الْجَهَالَة عنْهُ [٢] وَهَذَا يسمَّى مستورا، ويسمَّى محلُّه الصِّدْقُ، ويُقَالُ فيه شَيْخٌ.

## فَصْل [أَقْسَامُ من أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَان]

من أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَان أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى قسْمين.

أَحَدُهُمَا ما احْتَجَّا به في الْأُصُول.

وثَانيهمَا من خَرَّجَا لَهُ متابعةً وشَهَادَةً واعْتبَارًا [٣].

فَمَنْ احْتَجَّا به أَوْ أَحَدُهُمَا، ولَمْ يُوَثَّقْ، ولَا غُمِزَ، فَهُوَ ثقَةٌ، حَديثُهُ قَويٌّ.

ومَنْ احْتَجَّا به أَوْ أَحَدُهُمَا [١] وتُكُلِّمَ فيه.

---

١ – في الأصل: (دون بعضه).

٢ – منهم ابن حبان، انظر مذهبه في ذلك في أول كتابه "الثقات" 1: 13، وفي "الصارم المنكي" لابن عبد الهادي ص 93، وانظر البحث فيه موسعا جدا في (الإيقاظ . 20 في بيان خِطَّة ابن حيان في كتابه الثقات)، في "الرفع والتكميل" للكنوي ص 201 – 208 من الطبعة الثانية، وص 332 – 339 من الطبعة الثالثة.

٣ – قوله: وشهادة يعني: استشهادا، وعلى سبيل الشاهد لا الأصل.

فَتارَةً يكُونَ الْكَلامُ فيه تعنُّتًا، والْجمهورُ على توْثيقه، فَهذَا حديثُه قَويٌّ أَيْضًا [٢].

وتارَةً يكُونَ الْكَلامُ في تلْيينه وحفْظه لَهُ اعْتبارٌ، فَهذَا حديثُه لا ينحطُّ عن مرتبة الْحسنِ، الَّتي قَدْ نسمِّيها من أَدْنَى دَرجَات الصَّحيح [٣].

فَما في "الْكتابيْنِ" -بحمْد الله- رجل احْتجَّ به الْبُخاريُّ أَوْ مسْلمٌ في الْأُصول، ورواياته ضَعيفةٌ، بل حسنةٌ أَو صَحيحةٌ.

ومِنْ خرَّج لَهُ الْبُخاريُّ أَوْ مسْلمٌ في الشَّواهد والْمتابعات، ففيهِمْ منْ في حفْظه شيْءٌ وفي توثيقه تردُّدٌ، فَكُلُّ من خرِّج لَه في "الصَّحيحيْنِ"، فَقَدْ قَفزَ الْقنطرةَ [٤] فَلا معدلَ عنْه إلا ببرَهان بيِّنٍ.

## فَصْل [الثِّقَاتُ الَّذين لَمْ يخرَّجْ لَهُمْ في الصَّحيحيْنِ]

ومنْ الثِّقَات الَّذين لَمْ يخرَّجْ لَهُمْ في "الصَّحيحيْنِ" خلْقٌ، منْهُمْ من صحَّح لَهُمُ التِّرمذيُّ وابن خُزيمَةَ، ثُمَّ من روى لَهمُ النَّسائيُّ وابن حبَّان وغيرهما، ثُمَّ لَمْ يضعِّفهم أَحدٌ، واحتجَّ هؤلاء الْمصنِّفُون بروايتهم.

وقَدْ قيلَ في بعْضهمْ فُلانٌ ثقَةٌ، فُلانٌ صدُوقٌ، فُلانٌ لا بأْسَ به، فُلانٌ ليْس به بأْسٌ، فُلانٌ محلُّه الصِّدْق، فُلانٌ شيخٌ، فُلانٌ مستور، فُلانٌ روى عنه شعْبةُ أَوْ مالكٌ، أَوْ يحيى

---

١ – من قوله: (ولم يوثق ...) إلى قوله هنا (أو أحدهما) ساقط من نسخة الأصل، واستدركته وأثبته من "الحاوي للفتاوي" للحافظ السيوطي 2: 208 في رسالة "بلوغ المأمول في خدمة الرسول" – صلى الله عليه وسلم–، وقد نقل فيها من رسالة "الموقظة " هذه: جُلّ هذا الفصل، ولكن وقع هناك تحريف مرتين في اسم رسالة الذهبي هذه، فجاءت باسم "الموعظة" !.

٢ – لفظ: (أيضا) ساقط من الأصل، وأثبته من " الحاوي للفتاوي".

٣ – قلت: هذا صريح في أن البخاري ومسلما –رحمهما الله تعالى–، لم يلتزما في أحاديث كتابيهما أن تكون كلها في أعلى درجات الصحة، وهو ظاهر لا غموض فيه، ومن شواهد ذلك حديث أبي هريرة: "من عاد لي وليا" الآتي ذكره وتخريجه في آخر الرسالة ص 89، فإنه يؤيد ما قاله المؤلف تمام التأييد، فانظره، وانظر زيادة إيضاح هذا الموضوع وبيانه، في (التتمة الرابعة) في آخر الرسالة ص 141.

٤ – يعني: برواية أحد الشيخين له في الأصول، وكلمة (فقد قفز القنطرة) كناية عن أنه صار في عداد الثقات، فلا يُلْتَفَتُ إلى ما قيل فيه، وهذه الكلمة قالها الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي المالكي، المتوفى سنة 611 كما في "الاقتراح" لا بن دقيق العيد، وقال عقِبَها: "وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شافٍ وحجة ظاهرة... ".

وأَمْثَالُ ذَلِكَ كَـ فُلَانٌ حسن الْحَدِيث [٢] فُلَانٌ صَالِحُ الْحَدِيث، فُلَانٌ صدوقٌ -إِنْ شَاءَ اللهُ-. [١]

فَهذه الْعِبَارَاتُ كُلُّهَا جَيِّدَةٌ، لَيْسَتْ مُضْعِفَةً لحال الشَّيْخ، نعم ولا مُرَقِّيَةً لحديثه إِلَى دَرَجَةِ الصِّحَّةِ الْكَامِلَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا [٣] لَكِنْ كَثِيرٌ مِمَّا ذَكَرْنَا متجاذَبٌ بَيْنَ الاحتجاجِ به وعدمه.

وَقَدْ قِيلَ فِي جَمَاعَاتٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَاحْتُجَّ بِهِ، وَهَذَا النَّسَائِيُّ قَدْ قَالَ فِي عِدَّةٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَيُخَرَّجُ لَهُمْ فِي "كتابه"، فَإِنْ قَوْلَنَا [٤] (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ) لَيْسَ بِجَرْحٍ مُفْسِدٍ.

وَالْكَلَامُ فِي الرُّوَاةِ يحتاج إِلَى وَرَعٍ تَامٍّ، وَبَرَاءَةٍ مِنَ الْهَوَى وَالْمَيْلِ، وَخِبْرَةٍ كَامِلَةٍ بِالْحَدِيثِ، وَعِلَلِهِ، وَرِجَالِهِ.

ثُمَّ نَحْنُ نَفْتَقِرُ إِلَى تَحْرِيرِ عِبَارَاتِ التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمُتَجَاذَبَةِ

ثُمَّ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَعْلَمَ بِالاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ عُرْفَ ذَلِكَ الإِمَامِ الْجَهْبَذِ، وَاصْطِلَاحَهُ، وَمَقَاصِدَهُ، بِعِبَارَاتِهِ الْكَثِيرَةِ.

وَكَذَا عَادَتُهُ إِذَا قَالَ (فِيهِ نَظَرٌ)، بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّهَمٌ [١] أَوْ لَيْسَ بِثِقَةٍ، فَهُوَ عِنْدَهُ أَسْوَأُ حَالاً مِنْ (الضَّعِيفِ).

---

١ – أي: يحيى بن سعيد القطان، ويشير المؤلف بهذا إلى ما تقرر أن هؤلاء: شعبة ومالكا ويحيى... قد التزم كل منهم أن لا يروي إلا عن ثقة، فإذا رووا عن شيخ وسكتوا عنه، يُعَدُّ ذلك توثيق له، وقد استوعب هذا الموضوع شيخنا العلامة التهانوي -رحمه الله تعالى- في كتابه "قواعد في علوم الحديث" ص 216 – 227، فانظره وانظر ما علقته عليه، مما يفيد أن هذا أغلبي وليس بكلي.

٢ – ضبط في الأصل لفظ: (كفلانٌ حسنُ الحديث). بضمتين فوق نون (فلان)، وضمة فوق (حسن الحديث)، فأبقيتهما كذلك، ووجهه عربية أنه أراد الحكاية.

٣ – في الأصل: (إلى درجة الصالحة الكاملة). وهو تحريف عما أثبته.

٤ – في الأصل: (قال: قولنا...)، والظاهر أنه تحريف عما أثبته.

وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم (ليس بالقوي)، يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ (ليس بالقوي)، ويريد أنه ضعيف.

ومن ثم قيل تجب حكاية الجرح والتعديل [٢] فمنهم من نفسه حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو معتدلٌ، ومنهم من هو متساهل.

فالحادُّ فيهم يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم.

والمعتدلُ فيهم أحمد بن حنبل، والبخاريُّ، وأبو زرعة.

والمتساهل كالترمذيِّ، والحاكم، والدارقطنيِّ في بعض الأوقات.

وقد يكون نفس الإمام – فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه – ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء والصدِّيقين وحكام القسط [٣].

ولكن هذا الدِّين مؤيَّد محفوظ من الله –تعالى–، لم يجتمع علماؤه [٤] على ضلالة، لا عمدا ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة [٥]

---

١ – وقيَّد المؤلف في بعض المواضع من كتابه "ميزان الاعتدال " هذا الحكم بقوله: غالبا، فقال في ترجمة (عبد الله بن داود الواسطي) 2: 416 "وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبا "، وقال في ترجمة (عثمان بن فائد) 3: 51 و 52 "قال البخاري: في حديثه نظر، وقلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متَّهم".

٢ – وقع في الأصل: (ومن ثم قيل في حكاية الجرح والتعديل)، وفيه تحريف عما أثبته.

٣ – كذا وقع في الأصل، وفيه غرابة ووقفة.

٤ – جاء في الأصل: (لم يجمع) فأثبته: لم يجتمع كما جاء في "فتح المغيث" للسخاوي ص 482، وغيره.

٥ – هذه العبارة واضحة الدلالة والمراد تمام الوضوح، وهو أن الله –تعالى– قد حفظ هذا الدين، وحفظ علماءه، وعصمهم من أن يجمعوا على تضعيف ثقة أو على توثيق ضعيف، حفظا منه سبحانه لهذا الدين، وقد نقل هذه الجملة من كلام الذهبي: الحافظ ابن حجر في آخر كتابه "شرح النخبة" في (الخاتمة)، وأتبعها بقوله: "ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه". انتهى. فأورث صنيعه هذا اضطرابا شديدا جدا، في فهم كلمة الذهبي لشُرَّاح "النخبة" ومُحَشِّيها وقارئيها والناقلين عنها ! ، وقد أنعم الله –تعالى– على العبد الضعيف بتجلية هذه الكلمة وبيان المراد منها على وجهه، في صفحات طوال علَّقتها على "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، في أوائل (الإيقاظ – 19) ص 284 – 291 من الطبعة الثالثة، فانظره لزاما، ففيه الفوائد الفرائض –بحمد الله تعالى–.

وإنَّما يقَعُ اختلافُهُمْ في مراتبِ الْقُوَّة أَوْ مراتب الضَّعْف، والْحاكم منهم يتكلَّم بحسب اجتهاده وقُوَّة معارفه، فإنْ قدَّر خطؤُه في نقْده [1] فلَهُ أَجر واحدٌ، واللَّه الْموفِّق.

وهذَا فيما إذَا تكلَّموا في نقْد شيْخٍ ورد شيْءٌ في حفْظه وغلَطه [2] فإنْ كانَ كلامُهُمْ فيه من وجْهة معتقده، فهو، علَى مراتب.

فمنهم من بدْعته غليظَةٌ.

ومنهم من بدْعته دون ذلك.

ومنهم الدَّاعي إلَى بدْعته.

ومنهم الْكافُّ، وما بين ذلك.

فمتَى جمع الْغلَظَ والدَّعْوةَ تجنِّب الْأَخْذُ عنْهُ.

ومتَى جمع الْخفَّةَ والْكفَّ أَخذُوا عنْهُ وقبلُوهُ.

فالْغلَظُ كغُلاة الْخوارجِ، والْجهْميَّة، والرَّافضة.

والْخفَّةُ كالتَّشيُّعِ والْإرْجاء.

وأَمَّا منِ استحلَّ الْكذب نصْرا لرأْيه كالخطَّابيَّة فبالْأَوْلَى ردُّ حديثه.

قَالَ شيْخنا ابْن وهْب الْعقَائدُ أَوْجبتْ تكْفير الْبعْض للْبعْض، أَوْ التَّبْديعِ، وأَوجبتْ الْعصبيَّةَ، ونشأَ من ذلك الطَّعْن بالتَّكْفيرِ والتَّبْديعِ، وهو كثيرٌ في الطَّبقَة الْمتوسِّطَة من الْمتقدِّمين.

---

١ – وقعت العبارة في الأصل: (فإن بدر خطؤه... ) وهي تحريف عما أثبته.

٢ – وقع في الأصل: (في نقد شيخ وردبه في حفظه وغلطه)، فصححته كما ترى.

والذي تقرَّر عندنا أنَّه لا تُعتبر المذاهب في الرِّواية، ولا نُكفِّر أهل القبلة [1] إلا بإنكار متواتر من الشَّريعة [2] فإذا اعتبرنا ذلك [3] وانضمَّ إليه الورع والضَّبط والتَّقوى فقد حصل معتمد الرِّواية [4] وهذا مذهب الشَّافعيِّ رضي الله عنه حيث يقول أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطَّابيَّة من الرَّوافض.

قال شيخنا وهل تُقبل رواية المبتدع فيما يؤيِّد به مذهبه؟ فمن رأى ردَّ الشَّهادة بالتُّهمة، لم يقبل، ومن كان داعية متجاهرا ببدعته، فليترك إهانة له، وإخمادا لمذهبه، اللَّهمَّ إلا أن يكون عنده أثر تفرَّد به، فنقدِّم سماعه منه [5].

---

١ – وقع في الأصل: (ولا تكفير أهل القبلة)، وهي تحريف عما جاء في (الاقتراح): (ولا نكفر). فأثبتها.

٢ – وهكذا عبارة الإمام ابن دقيق العيد في "الاقتراح" ص 333، الذي هو أصل "الموقظة "، والظاهر أن المقصود بلفظ (إلا بإنكار متواتر من الشريعة) أي: بإنكار معلوم من الدين بالضرورة؛ ولذا عدَّل الحافظ ابن حجر العبارة في "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" ص 52، فقال: "ثم البدعة إما بمكفر، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، فلا يُقْبَلُ صاحبَها الجمهورُ، والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدَّعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق، لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع، معلوما من الدين بالضرورة، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضمَّ إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبلوه ". انتهى. ونقله عنه تلميذه الحافظ السخاوي في "فتح المغيث" 1: 333، في مباحث (معرفة من تقبل روايته ومن ترد)، وأقرَّه، ثم قال: "وقال شيخنا – الحافظ ابن حجر – أيضا: والذي يظهر أن الذي يُحْكَمُ عليه بالكفر، من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعُرِضَ عليه فالتزمه، أما من لم يلتزمه، وتنصَّل منه فإنه لا يكون كافرا، ولو كان اللازم كفرا، أي: غير قطعي، وسبقه ابن دقيق العيد فقال: الذي تكرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية، إذ لا نُكَفِّرُ أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار قطعي من الشريعة، فإذا اعتبرنا ذلك، وانضمَّ إليه الورع والتقوى فقد حصل معتمد الرواية ". انتهى. ونقله عن السخاوي بتمامه وأقره العلامة الأمير الصنعاني في "توضيح الأفكار" 2: 236، والعلامة جمال الدين القاسمي في "قواعد التحديث " ص 194، وأقره، فالمؤلف – الحافظ الذهبي – وشيخه ابن دقيق العيد، رحمهما الله تعالى– لا يقصدان (بإنكار متواتر) المتواتر، لعين التواتر، بل يقصدان ما كان معلوما من الدين بالضرورة إثباتا أو نفيا، والله أعلم، هذا، وقد اختلفت الأقوال والآراء في مسألة تكفير المبتدعة أهل الأهواء، واضطربت فيها اجتهادات العلماء، وهي مسألة خطيرة شائكة دقيقة، لا ينهض بتمحيصها إلا الجهابذة الأفذاذ النبغاء، وخير من قام بتمحيصها وتلخيصها – فيما أعلم – مع استيفاء جوانبها على وجه مبسوط وافٍ شافٍ بالشواهد والأدلة، هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى– في مواضع من كتبه، ولما كان كلامه في هذا الموضوع الهام طويل الا تحتمله هذه التعليقات الوجيزة، جعلته (التتمة الخامسة) في آخر الرسالة ص 147، فارجع إليه لزاما لترى العجب العجاب من التحقيق والتدقيق، والله ولي التوفيق.

٣ – هكذا الصواب في هذه العبارة، كما جاءت منقولة عن ابن دقيق العيد عند السخاوي في "فتح المغيث" 1: 334، والأمير الصنعاني في "توضيح الأفكار" 2: 236، ووقعت هنا في الأصل، وفي "الاقتراح " ص 334 هكذا: (فإذا اعتقدنا ذلك...). ولا مدخل للاعتقاد هنا في هذه المسألة، إنما المقام للاعتبار، أي: إذا اشترطنا ذلك وعَمِلنا به...، فقد حصل معتمد الرواية.

٤ – وقع في الأصل: (والتقوى فيه حصل...)، والتصويب عن "الاقتراح".

٥ – أي: على مصلحة إهانة المبتدع.

ينبغي أَنَّ تتفقَّد حالُ الْجارحِ مع مَنْ تكلَّم فيه [1] باعْتبارِ الْأَهْواءِ، فإنْ لاحَ لك انْحرافُ الْجارحِ، ووجدْت توثيقَ الْمجروحِ من جهةٍ أُخرى، فلا تحفل بالْمنحرفِ وبغمزِه الْمبهمِ، وإنْ لم تجدْ توثيقَ الْمغموزِ فتأنَّ وترفَّقْ.

قالَ شيخُنا بن وهب –رحمه اللهُ– ومن ذلك [2] الاخْتلافُ الْواقعُ بين الْمتصوِّفةِ وأَهْلِ الْعلْمِ الظَّاهرِ، فقدْ وقعَ بينهم تنافرٌ أَوجبَ كلامَ بعضهم في بعضٍ.

وهذه غمرةٌ لا يخلُصُ منها إلَّا الْعالمُ الْوافي بشواهدِ الشَّريعةِ، ولا أَحْصرُ ذلك في الْعلْمِ بالْفروعِ، فإنَّ كثيرا منَ أَحوالِ الْمحقِّين [3] مِنَ الصُّوفيَّةِ لا يفي بتمييزِ حقِّه منَ باطلِه علْمُ الْفروعِ، بلْ لا بدَّ منَ معرفةِ الْقواعدِ الْأُصوليَّةِ، والتَّمييزِ بين الْواجبِ والْجائزِ، والْمستحيلِ عقلا والْمستحيلِ عادةً [4].

وهو مقامُ خطرٍ، إذِ الْقادحُ في محقِّ الصُّوفيَّةِ، داخلٌ في حديثِ [5] من عادى لي وليًّا فقدْ بارزني بالْمحاربةِ [6] والتَّاركُ لإنْكارِ الْباطلِ مما سمعَه من بعضهم تاركٌ للْأَمرِ بالْمعروفِ والنَّهيِ عنِ الْمنكرِ [1].

---

١ – هكذا جاء بدء هذه العبارة في الأصل، ولعله سقط منه لفظ: فصل، أو حرف الواو، وعبارة " الاقتراح ": (ومن وَجْهِ الكلام بسبب المذاهب: يجب أن تتفقد مذاهب الجارحين ...).

٢ – قوله: ومن ذلك ...، أي: مما تدخل فيه الآفة عند الجرح: الاختلاف الواقع ....

٣ – قوله: (المُحِقِّين) بضم الميم وكسر الحاء والقاف المشددة، بعدها ياء ثم نون، جمع (مُحِقّ)، اسم فاعل من: أحقَّ الرجل إذا قال حقا، ووقع في الأصل بلفظ (المحققين) أي: بقافين، ومثله وقع في كتاب "الاقتراح" لابن دقيق العيد أصل هذا الكتاب، المطبوع بتحقيق الأستاذ الفاضل قحطان عبد الرحمن الدُّوري ص 338، وكذا وقع في "فتح المغيث " للسخاوي ص 485 من طبعة الهند الأولى، في مبحث (معرفة الثقات والضعفاء)، وقد نقل فيه كلام ابن دقيق العيد، وكذا في الطبعتين اللتين طبعتا بعدها في القاهرة وبيروت، وهما مملوءتان من التحريف والأخطاء!! وكذا وقع في نسخة مخطوطة قديمة من "فتح المغيث" أيضا، وكله تحريف وتصحيف عن "المحقين" كما أثبته وضبطه بدليل ما بعده من قوله: (لا يفي بتمييز حقه من باطله...، وهو مقام خَطِرٌ إذ القادح في محق الصوفية داخل في حديث: "من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة"، والتارك لإنكار الباطل مما سمعه من بعضهم تارك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". انتهى. فالكلام في (المحق) و (المبطل)، وفي (الحق) و(الباطل)، ولا دخل لوصف (المحقين) في هذا المقام أبدا، ولكن لشيوع هذا اللفظ وقلة ذاك، تُقُبِّل هذا التحريف بقبول حسن! وتناقلوه! –فالحمد لله على فضل الله–.

٤ – تمام عبارة "الاقتراح" هنا: "فقد يكون المتميِّز في الفقه جاهلا بذلك، حتى يَعُدَّ المستحيل عادة مستحيلا عقلا ".

٥ – البخاري : الرقاق (6502).

٦ – هو في "صحيح البخاري " بنحو هذا اللفظ، ففي كتاب الرقاق (باب التواضع) 11: 340 "عن أبي هريرة قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: إن الله قال:" من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه. ..."، وجاء في "سنن ابن ماجة" 2: 1320، في كتاب الفتن (باب من تُرْجَى له السلامة من الفتن )، من حديث معاذ بن

ومِنْ ذَلِكَ [٢] الْكَلَام بسبب الْجَهْل بمراتب الْعُلُوم، فيحتاج إِلَيْهِ فِي الْمتأَخِّرين أَكْثر، فَقد انتشرت علُوم للْأَوَائِل، وفيهَا حقٌّ كالْحسَاب والْهَندسَة والطِّبِّ، وَبَاطل كالْقَوْل في الطَّبِيعَيَّات وكثير من الْإِلَهِيَّات وَأَحْكَام النُّجُوم.

فَيحْتَاج الْقَادِح أَنْ يكون مميِّزا بَين الْحق والْبَاطِل، فَلَا يُكَفِّر من لَيْسَ بكَافِر، أَو يقْبل رِوَايَة الْكَافِر.

ومنْهُ [٣] الْخلَل الْوَاقِع بسبب عدم الْوَرع والْأَخْذ بالتَّوهُّم والْقَرَائِن الَّتِي قد تتخلَّف [٤] قَالَ ﷺ: الظَّنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ [٥] [٦] فَلَا بُدَّ من الْعلم والتَّقْوى فِي الْجرْح فَلصعُوبَة اجْتِمَاع هَذِه الشَّرَائِط فِي الْمُزَكِّين عظُم خطر الْجرْح والتَّعْدِيل [١].

---

جبل يرفعه "... وإن من عادى لي وليا فقد بارز الله بالمحاربة ... "، وسنده ضعيف، وانظر ما قاله الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" 11: 341، عند حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري، فإنه يشهد ويؤيد لما قاله الحافظ الذهبي فيما تقدم في ص 80، من أن في (الصحيح) من لا ينحط حديثه عن مرتبة الحسن، التي قد نسميها: من أدنى درجات (الصحيح)، وحديث أبي هريرة هذا أورده النووي في "الأربعين النووية" الحديث الثامن والثلاثين، وتكلم عليه الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" ص 313 – 315، بما يوافق كلام الحافظ ابن حجر تماما.

١ – هذا شاهد ناطق – من شواهد كثيرة – على أن الحافظ الذهبي –رحمه الله تعالى– يحب الصوفية الصالحين السالكين على الجادة، وإنما يخاف ويَحذَرُ ويُحذِّر من الصوفية أو المتصوفة أهل الشطط والشطح، وقد قال في "ميزان الاعتدال" 3: 214، في ترجمة ابن الفارض الشاعر الصوفي المشهور (عمر بن علي) المتوفى سنة 632: "حدَّث عن القاسم بن عساكر يَنعَقُ بالاتحاد الصريح في شعره، وهذه بلية عظيمة فتدبر نظمه ولا تستعجل، ولكن حسن الظن بالصوفية ". انتهى. وانظر ما يزيد هذا الذي قلته تأكيدا فيما علَّقته على "قاعدة في المؤرخين" للتاج السبكي ص 70 من الطبعة الثانية، و ص 59 من الطبعة الثالثة، وانظر على سبيل المثال: ترجمة التابعي الجليل (أبي مسلم الخَوْلاني الداراني) في "تاريخ الإسلام" 3: 102 – 105، و"سير أعلام النبلاء" 4: 7– 14، وترجمة التابعي الجليل (أُوَيْس القرني) في "سير أعلام النبلاء" 4: 19 – 33، وفي "ميزان الاعتدال" 1: 278 – 282، انظر كيف أطال في تراجمهم، وليس هؤلاء من أهل الرواية والحديث، ولكنهم من أهل الصلاح والتقوى فأسهب في ذكر فضائلهم ومناقبهم حبا منه لذلك، وانظر أيضا في الجزء الخامس من "تاريخ الإسلام" ص 183 – 184 ترجمة (يزيد بن أبان الرَّقَاشي) الزاهد ووازنْ بين طول ترجمته وقصر الترجمات الثلاث التي قبلها، وانظر فيه أيضا ترجمة (يزيد بن حُمَيد الضبعي) ص 186 ووازن بين طول ترجمته وقصر الترجمات الثلاث التي بعدها، وترجمة (حبيب العجمي) الزاهد في ص 233 – 235 ووازن بينها وبين التراجم التي بعدها، وترجمة (الحسن بن الحُرّ النخعي) في ص 235 – 236 ووازن بينها وبين التراجم التي بعدها، فإنك ترى فيها التطويل الكثير المستلذّ للذهبي لصلاح من يترجم له من أولئك الصالحين، فرحمة الله –تعالى– عليه ما أشد حبه لهم، وانظر لزاما – طرفا مما يتصل بهذا الموضوع ونقدي لموقف المؤرخ اليافعي من الحافظ الذهبي في دعوى حطّه على بعض كبار الصوفية – فيما علقته على "الرفع والتكميل" ص 313 – 318 من الطبعة الثالثة.

٢ – أي: ومما تدخل فيه الآفة عند الجرح...

٣ – قوله: ومنه، أي: ومما تدخل فيه الآفة عند الجرح...

٤ – وقع في الأصل: (تختلف)، وهو محرَّف عما جاء فيه "الاقتراح": (تتخلف).

٥ – البخاري : النكاح (5144) والأدب (6066) ومسلم : البر والصلة والآداب (2563) والترمذي : البر والصلة (1988) وأبو داود : الأدب (4917) وأحمد (245/2، 287/2، 312/2، 342/2، 465/2، 470/2، 482/2، 491/2، 504/2، 517/2، 538/2) ومالك : الجامع (1684).

٦ – هو جزء من حديث رواه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعا، البخاري في مواضع أولها في كتاب النكاح في (باب لا يخطب على خطبة أخيه) 9: 198، ومسلم في كتاب البر في (باب تحريم الظن والتجسس) 16: 118، وأول الحديث: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث... "، وقد أورده في "الاقتراح" بتمامه، واختصره المؤلف.

## 24- اَلْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ [٢]

فَنٌّ واسِعٌ مُهِمٌّ، وأَهَمُّهُ ما تكَرَّر وكَثُر، وقَدْ يندُر كَأَحْمَدَ بْنِ عُجْيَانَ [٣] وآبي اللَّحْم، وابْنِ أَتَشٍ الصَّنْعانيِّ، ومُحَمَّدِ بْنِ عَبَادَةَ الْوَاسِطِيِّ الْعِجْلِيِّ، ومُحَمَّدِ بْنِ حُبَّانَ الْبَاهِلِيِّ [٤] وشُعَيث بن مُحَرِّر، واللهُ أَعْلَم.

اَلْمُوقِظَةُ، عَلَّقَها لِنَفْسِهِ الْفَقِيرُ إِبْراهِيمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَسَنٍ الرُّبَاطُ الرَّوْحَائِيُّ [٥] فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُسْفِرُ صَبَاحُهَا عَنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ خَامِسَ عَشَرَ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

---

١ – عبارة الإمام ابن دقيق العيد في "الاقتراح" : "ولصعوبة اجتماع هذه الشرائط عظم الخطر في الكلام في الرجال؛ لقلة اجتماع هذه الأمور في المزكين؛ ولذلك قلت: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدِّثون والحُكَّام ".

٢ – وقع في الأصل هكذا: (المختلف والمؤتلف) بتقديم لفظ (المختلف) على (المؤتلف)، وهو خلاف المعهود في تسمية هذا النوع، وقد جاء في "الاقتراح " على المعهود، فيكون هذا من خطا الناس، وقد ذكر المؤلف هنا (المؤتلف والمختلف) دون تعريف، وهو معرَّف في كتاب شيخه "الاقتراح" كما يلي: (وهو أن يشترك اسمان في صورة الخط، ويختلفا في النطق كَحيَّان وحَبَّان، الأول بالياء آخر الحروف، والثاني بالباء ثانيها، وكبشير ويُشَير، الأول بفتح الباء، والثاني بضمها إلى أمثال ذلك).

٣ – قال المؤلف في "المشتبه في الرجال" ص 3: "أجمد – بالجيم– بن عجيان شهد فتح مصر، وعُجْيَان بوزن عُثْمان، وقيل بوزن عُلَيَّان ". انتهى. وهو صحابي جليل، ترجم له الحافظ ابن حجر في " الإصابة في تمييز الصحابة" 1: 21.

٤ – لفظ "حُبَّان" هذا بضم الحاء، كما ضبطه المؤلف في كتابه "المشتبه في الرجال" ص 132، وضبطه قبله الحافظ عبد الغني سعيد بن الأزدي المصري "المؤتلف والمختلف" ص 32 (حَبَّان) بفتح الحاء، وغلَّطه في هذا الضبط تلميذه الحافظ أبو عبد الله الصوري وغير واحد، ونازع الحافظ ابن ماكولا في هذا التغليط في كتابه "الإكمال في رفع الارتياب " 2: 305 – 306، فانظره، وانظر أيضا: "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" للحافظ ابن حجر 1: 282 – 283.

٥ – ذكرتُ في (التقدمة) ص 11، أن (إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط الروحائي)، هو الحافظ البقاعي، الإمام المحدث المفسر المقرئ الفقيه، المؤرخ الأديب المتفنن، المحقق الضابط المتقن...، وذكرت تاريخ ولادته ووفاته –رحمه الله تعالى–، وأشرت إلى بعض مصادر ترجمته الحافلة، يقول الفقير إلى الله –تعالى– عبد الفتاح أبو غدة – تاب الله عليه، وغفر له ولوالديه وللمسلمين–: تمَّ نسخ هذه المقدمة من أصليها المذكورين في تقدمتي أوَّل الكتاب، بعد عصر يوم السبت 19 من رجب سنة 1401، في مدينة أنديانا بولس في أمريكا خلال زيارتي لها، والحمد لله على فضله وتيسيره، وتمت مقابلتها مني بالأصلين شيئا فشيئا، ثم قابلتها بهما في ثلاثة مجالس بمكة المكرمة في المسجد الحرام، بعد صلاة العشاء والتراويح من ليلة يوم الخامس والعشرين والسادس والعشرين والسابع والعشرين من رمضان المبارك من سنة 1401، بمعاونة بعض الطلبة المحبين، وفرغت من التعليق عليها في آخر يوم الجمعة 30 من رمضان المبارك من السنة المذكورة بمكة المكرمة، وأرجو من الله أن ينفع بها ويؤجرني عليها، وينفعني بدعوات المستفيدين منها، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.